حلمي النمنم

أيام سليم الأول في مصر

جذور الإرهاب

أيام سليم الأول
في مصر



حلمي النمنم

أيام سليم الأول في مصر

جذور الإرهاب





alkarmabooks.com

facebook.com/alkarmabooks

twitter.com/alkarmabooks

instagram.com/alkarmabooks

النمنم، حلمي.

أيام سليم الأول في مصر: جذور الإرهاب / حلمي النمنم - القاهرة: الكرمة للنشر، ٢٠٢٢.

١٥٢ ص؛ ٢٠ سم.

تدمك: 9789776743847

١- مصر - تاريخ.

أ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٨٥٣٢ / ٢٠٢١

٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ٩ ٧ ٥ ٣ ١

تصميم الغلاف: أحمد عاطف مجاهد

لوحة الغلاف: سليم الأول في حملته على مصر. المتحف العسكري، إسطنبول

مقدمة

لماذا الحديث مجددًا عن سليم الأول والعثمانيين؟

ظهر بيننا ـ مؤخرًا ـ نفر من المثقفين والكُتَّاب يدافعون عن الدولة العثمانية باعتبار أنها «دولة مفترى عليها»، وأنها كانت دولة «الخلافة الإسلامية» التي حافظت على «الخلافة» حتى مطلع القرن العشرين، وأنها كانت دولة الشريعة الإسلامية التي يجب أن تعود إلى حيز التطبيق في حياتنا، وأنها وأنها... ويذهب هؤلاء إلى أن السلطان عبد الحميد ـ مثلًا ـ أُقصي عن الخلافة لأنه رفض إعطاء فلسطين لليهود ليقيموا عليها دولتهم. ويتناسى هؤلاء أن السلطان عبد الحميد نفسه هو الذي أصدر منشور عصيان عرابي بينما كان جيش عرابي والشعب المصري يواجهان الإنجليز، ومساهمة هذا المنشور في وقوع مصر في براثن الاحتلال البريطاني، إذ إن إعلان «الخليفة» ـ بما له من

ثقل روحي في معظم النفوس ـ أدى إلى التشكيك في مصداقية عرابي، ومن ثَمَّ انفض عنه عدد غير قليل من أنصاره، وتزعزعت ثقة معظم المصريين فيه.

وهناك كثيرون يأخذون بدعاوى المدافعين عن الدولة العثمانية أو العثمانيين الجُدد والداعين إلى الأخذ بالمنهج العثماني في الحكم.

لذا، فقد اخترت أن أقف أمام لحظة من التاريخ المصري، نمر عليها مرورًا سريعًا دون أن نتوقف أمامها بالفحص والدراسة، وهي لحظة دخول العثمانيين إلى مصر، فقد تعلمنا في الكتب المدرسية أن سليم الأول هزم المماليك الطغاة في «مرج دابق» ثم «الريدانية» بعدها مباشرة، وأنه بذلك «فتح» مصر والشام. ولم يكلِّف السادة المربون أنفسهم عناء شرح كيف تم هذا «الفتح»، وما الذي وقع خلاله، وكيف كانت مصر قبله، ثم كيف أصبحت بعده[١]!

ويلفت النظر هنا أننا نجد في المكتبة العربية عدة كتب

---

(١) كل التواريخ الهجرية ومقابلها الميلادي مستخرج من كتاب «جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها»، وضعه المستشرق الكبير ف. ويستنفيلد، ترجمة الدكتور عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠، القاهرة.

حديثة مؤلفة أو مترجمة عن الشخصيات البارزة في التاريخ العثماني، مثلًا: محمد الفاتح، وسليمان القانوني، لكننا لا نجد سوى كتيب واحد باللغة العربية عن سليم الأول[1].

ويرجع عدم الاهتمام بدراسة الدولة العثمانية، خاصة لحظة دخولها إلى مصر والمنطقة العربية، إلى أسباب عدة؛ أبرزها أن المؤرخين الإسلاميين ومؤرخي العصور الوسطى يُدخلون الدولة العثمانية ضمن فترة التاريخ الحديث، ومن ثَمَّ فإنهم لا يشغلون أنفسهم بها، بل يرون أنها خارج اختصاصهم، فيدرسون الخلفاء الراشدين ثم الدولة الأموية فالدولة العباسية ويتوقفون عند دولة المماليك. أما المتخصصون في التاريخ الحديث، فيرون أن عملهم يبدأ من الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م، وقد يعودون إلى محاولة علي بك الكبير قبل الحملة بنحو ربع قرن، للاستقلال بمصر عن الإمبراطورية المتهالكة، ملقين بمهمة دراسة العثمانيين على زملائهم من مؤرخي العصور الوسطى!

---

(١) علي بن محمد اللخمي الإشبيلي، «الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان»، تحقيق الدكتور هانز إرنست، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢. يقع الكتيب في نحو ٢٤ صفحة، ويقدِّم عرضًا عامًّا لحياة سليم الأول.

وهكذا كانت النتيجة أنه لا هؤلاء درسوها ولا أولئك. واكتُفي فقط ببعض العبارات عنها في الكتب المدرسية التي تصوِّرها على أنها دولة الفتح العظيمة ودولة الخلافة القوية! وإذا تطوَّع أحد بالحديث المطول عنها، فإنه يذكر أمجاد هذه الدولة في محاولة اقتحام البلدان الأوروبية. وعلى كل حال، لا يذكر أحد شيئًا عما أحدثته في مصر ـ خاصة منذ عام ١٥١٧ م ـ ولذا فإنه حين بدأ تيار معين في محاولة منه لتجميل الوجه العثماني واستدعائه لحاضرنا، وجد هذا التيار أمامه الطريق سهلًا وميسرًا؛ فالدولة العثمانية قُدِّمت للشباب على أنها دولة الفتوحات ودولة الشريعة الإسلامية والخلافة دون ذكر أي شيء آخر.

وأيًا كان الرأي، فإن دراسة دخول الدولة العثمانية إلى المنطقة العربية هو جزء مهم من تاريخ وطننا وما تعرض له، ولذا يجب أن تكون هذه الفترة موضوع اهتمامنا جميعًا.

وهناك سبب آخر مهم ـ فيما أعتقد ـ هو ربط البعض منا بين بعض الممارسات في التاريخ الإسلامي والإسلام نفسه، وهؤلاء يتصورون أننا حين نتحدث عن ظلم سليم الأول للمصريين واستيلائه على أموالهم وديارهم فإننا بذلك نمس الإسلام ذاته. ولذا فهم حين يتحدثون يذكرون

فقط ما يعتبرونه مفاخر العثمانيين، مثل وصول جيوشهم إلى أبواب فيينا وفتح القسطنطينية، إستانبول فيما بعد، ويغضون الطرف عما دون ذلك.

والحق أن إخواننا الذين يتباكون على الدولة العثمانية لا يتجاهلون فقط الممارسات البشعة للعثمانيين في بلادنا حين وطأوها أول مرة، بل يتجاهلون حقيقة أخرى هي أن الكفاح والجهود التي بذلها المصريون والعرب في تاريخهم الحديث والمعاصر إنما كانت معظمها للخلاص من القهر ومن التخلف العثماني الذي ما زلنا نعاني بعض آثاره إلى اليوم!

حاول علي بك الكبير جهده للاستقلال بمصر، ثم جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، تلك الحملة التي أوضحت العجز العثماني عن حماية المنطقة، ووصل محمد علي إلى حكم مصر وقام بجهوده الجبارة لإعادة بنائها وتحديثها، وحينذاك نجح الأوروبيون بالتواطؤ مع الخليفة العثماني في القضاء على هذه الجهود. وتأتي بعد ذلك مرحلة أحمد عرابي ورفاقه، ومساندة خليفة المسلمين (العثماني) للبريطانيين ضد المصريين. بل إن الذين يتحدثون بفخر عن أن دولة الخليفة رفضت تسليم فلسطين لليهود، يتجاهلون ويتناسون أن «السلطان» هو

الذي منح اليهود بعض الامتيازات في دخول فلسطين، ويتجاهلون ويتناسون أنه فعل أكثر من ذلك حين عرض على قادة الحركة الصهيونية أن يمنحهم سيناء[1] ليؤسسوا عليها «الوطن القومي»، وأن الذي اعترض هو المعتمد البريطاني كرومر بالإضافة إلى تراجع قادة الصهيونية. وحين استردت مصر طابا مؤخرًا فقد وضح من الوثائق أن دولة الخلافة كانت قد أرادت اقتطاعها من مصر سنة ١٩٠٦م.

* * *

اخترت تحديدًا دراسة الفترة التي قضاها سليم الأول في

---

(١) راجع: الدكتور محمد حسين هيكل، «شخصيات مصرية وغربية»، فصل مصطفى كامل، ص١٠٨، ١٠٩، طبعة دار المعارف، ١٩٨٠. ويذكر الدكتور هيكل أن الخديو عباس حلمي الثاني، حين تولى حكم مصر عام ١٨٩٢، أرادت الدولة العلية أن تُخرج سيناء من حدود مصر، ولكن إنجلترا تمسكت بأن حدود مصر هي كما وردت في فرمان ١٨٧٣ الممنوح من السلطان العثماني إلى الخديو إسماعيل، ثم تكررت محاولة الدولة العلية في تقليص حدود مصر حينما قامت قواتها سنة ١٩٠٦ باحتلال قرية طابا والسيطرة عليها باعتبارها ليست من الممتلكات المصرية، ولكن كرومر هدد بأن القوات البريطانية ستتدخل لتعيد هذا الجزء إلى الحدود المصرية! إنها مفارقة ومأساة تاريخية بحق، ولكن هكذا كانت دولة الخلافة بالنسبة إلى مصر.

مصر، وهي ثمانية أشهر إلا أسبوعًا كما حددها ابن إياس. وفي هذه الفترة وضع سليم الأول بذور وأسس الحكم العثماني في مصر. وهو في هذه الأشهر قلب وجه الحياة فيها تمامًا، جاءها دولة مستقلة وإمبراطورية واسعة، زاهرة وعامرة، ولم يتركها إلا ولاية تتبع إستانبول، ولاية عمها الخراب وملأتها الأحزان. ورغم أنه سيحكمها باسم الإسلام والشريعة، فإنه ملأها ظلمًا. ولا شك أن دراسة فترة كهذه تفيد في بيان حال مثل هذه النوعية من الدول وهذا الشكل من الحكم الذي يسعى البعض إلى جرنا واقتيادنا إليه.

ابن إياس هو المؤرخ الأساسي لتلك الفترة. والواقع أنه قدَّم عن هذه الفترة صفحات مؤثرة غاية التأثير في الجزء الأخير من كتابه «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، حيث عاصر تلك الأيام وعايش فظائعها واكتوى بأحزانها. كان هذا المؤرخ يرى ظلم المماليك ويستشعر أن دولتهم تستنفد إمكانيات النهوض والإصلاح العسكري والسياسي، وهكذا اختلف الأمراء وتصارع الجند ولم ينتبهوا إلى الإعصار القادم من خلف الحدود، فأخذوا يتقاتلون على الجامكية والعلونات وسائر الامتيازات المادية الأخرى، وعم فسادهم وانتشر. ثم رأى ابن إياس جحافل

سليم الأول تأتي لتهين مصر والمصريين، وتعاملهم جميعًا كأسرى أذلاء لا كمواطنين، واعتبر سليم الأول وجنده مصر ضيعة مملوكة لهم، لا وطنًا يجب الحفاظ عليه، فسوَّد لنا هذا المؤرخ النابه صفحات تقطر ألمًا لتبقى شهادة على جرم العثمانيين.

وعلى أي حال، فقد قابلتني صعوبات كثيرة في إعداد هذه الدراسة، أبرزها قلة المادة العلمية الخاصة بهذه الفترة، ففيما خلا صفحات ابن إياس هناك شذرات متناثرة من تاريخ هذه الفترة في الكتب التي أرَّخت أو درست هذه الفترة. وعلى سبيل المثال، فإن الشيخ ابن زنبل الرمَّال يركِّز أكثر ما يركِّز على الصراع العسكري بين المماليك وسليم الأول.

❋ ❋ ❋

وهناك صعوبة تتعلق بتسمية عملية دخول سليم الأول إلى مصر، فقد درج الكُتَّاب والمؤرخون على تسميتها باسم «الفتح». ابن إياس نفسه أسماها كذلك، وإن كان قد عبَّر عن ذلك بقوله: «فتحها بقائم سيفه»، ولكنه عاد ثانية ليصف الأمر بعبارة: «الاستيلاء على مصر». أما ابن زنبل الرمَّال فلم يشغله هذا الأمر وقال: «واقعة الغوري مع سليم»، ورآها مجرد معركة حربية بين سليم الأول من

جهة والغوري ثم طومان باي من بعده من جهة أخرى، معركة أدارها السلطان سليم الأول باللعب على أوتار الخيانة والانتهازية، ثم أدارها الآخران فخاضاها بنبل الفرسان.

ولكن الفكر السياسي المعاصر يعتبر أن أي استيلاء على أرض الغير بالقوة «احتلال». وبهذا المعنى فإن العثمانيين قد احتلوا مصر. وهذا التردد بين «الفتح» و«الاحتلال» يظهر حتى عند المتخصصين جميعًا. وعلى سبيل المثال، فإن المؤرخ الراحل الدكتور محمد أنيس يصف تلك العملية بـ«الفتح» مرة، ومرة أخرى يصفها بـ«الاحتلال»[1].

وأنا من جانبي، لم أكن أتقبل وما زلت غير متقبل لاعتبار سليم الأول فاتحًا حتى بالمعنى التقليدي، فقد كانت صفة «الفتح» تُطلق على الغزو الذي يتم بهدف معلن هو - على سبيل المثال - تقديم الإسلام ونشره في ربوع الأرض. وإذا ما أسمينا سليم الأول بـ«الفاتح»، فإننا بذلك نكون قد ساويناه بشخصيات إسلامية كبرى مثل سعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وخالد بن الوليد،

---

(١) الدكتور محمد أنيس، «مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني»، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.

وهذا لا يصح تاريخيًّا. فحين غزا سليم الأول مصر كان المصريون مسلمين ويدينون بالمذهب السُّني، وهو نفس الدين ونفس المذهب الذي كان يعتنقه العثمانيون.

لكنْ هناك رأي آخر يرى أن الأمر استقر على أنه حين ينشب قتال بين دولتين مسلمتين، يعد القائد المنتصر فاتحًا. وقد يكون في ذلك مراعاة لاعتبار ديني.

وحين تحدثت مع أحد أبرز المهتمين بالتاريخ العثماني(١) قال لي: «إن الاحتلال هو ما يكون لسنوات قليلة مثل احتلال إسرائيل لسيناء». أما في حالة مصر والعثمانيين، فالأمر يتعلق بنحو أربعة قرون، فقد دخلوا مصر سنة ١٥١٧م، وظلت مصر تتبعهم رسميًّا حتى ١٩٢٣م حين وقَّع العثمانيون على معاهدة «لوزان». وصحيح أن بريطانيا قد أعلنت الحماية على مصر سنة ١٩١٤م، ولكن تلك الحماية أسقطت تبعية مصر للعثمانيين من جانب واحد فقط.

وربما رأى البعض أننا إذا اعتبرنا دخول سليم الأول إلى مصر احتلالًا لساوينا بينه وبين الاحتلال البريطاني

---

(١) هو الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر، رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الزقازيق.

لمصر. والحق أنه لا فارق عندي بينهما، فالثاني ـ أي الاحتلال البريطاني ـ هو نتيجة للتخلف والعزلة التي فرضها الفاتحون العثمانيون على مصر. والواقع أن وضوح الموقف لدى المصريين بخصوص الإنجليز واعتبارهم محتلين قد زرع في الضمائر ضرورة رفضهم ومقاومتهم، والتباس الأمر في حالة العثمانيين جعل من السهل تقبلهم.

فريق آخر يرى أن تسمية العثمانيين بـ«المحتلين» سوف تغضب[1] الأتراك المعاصرين، خاصة أنهم ـ الأتراك ـ يتمتعون بميول إسلامية عالية. ومع تقديرنا لذلك فإن الحقيقة التاريخية واضحة.

وعمومًا، فقد كان صعبًا عليَّ أن أعتبر سليم الأول فاتحًا، كما أن جمهرة الدارسين والمتخصصين لا يتقبلون بسهولة اعتباره هو والعثمانيين محتلين لمصر، ولذلك فقد ارتأيت أن أطلق عليها اسمًا وسطًا هو «الغزو»[2]. وكان ابن إياس قد استعمل أيضًا صفة «الغازي» لوصف سليم الأول؛

---

(١) هذه الآراء والأفكار ذكرت خلال مناقشات عديدة لي مع عدد من المتخصصين في التاريخ واللغة التركية.

(٢) سبقني إلى هذه التسمية الدكتور قاسم عبده قاسم في كتابه «اليهود في مصر ـ من الفتح العربي حتى الغزو العثماني»، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧، حيث قال: من «الفتح العربي» حتى «الغزو العثماني».

حيث قال أكثر من مرة: «الغازي سليم شاه». ويبدو أن هذه الصفة قد انتشرت بين عامة المصريين، فإلى اليوم تطلق كلمة «الغازي» في بعض المناطق من الريف المصري على أي شخص يرتكب بعض أعمال «البلطجة» أو يمارس عمليات النهب العلني.

وسوف يلاحظ القارئ أنني لم أتوقف أمام سير المعارك التي دارت بين قانصوه الغوري وسليم الأول، ثم بين طومان باي وسليم الأول، وما حدث في هذه المعارك الأخيرة من الخيانة. والحق أنه لولا خيانة خاير بك وجان بردي الغزالي ثم الشيخ حسن بن مرعيت لما استطاع سليم الأول أن يستولي على مصر بسهولة، وربما لم يستطع أن يستولي عليها مطلقًا، كما أنه لولا خيانة محمد بك أبو الدهب لعلي بك الكبير ـ فيما بعد ـ لما استطاع العثمانيون القضاء على استقلال المماليك بمصر. ومن المفارقات أنه حين عجزت الدولة العثمانية عن أن تجد خائنًا لها، في صراعها مع محمد علي وابنه القائد إبراهيم باشا، لجأت إلى الدول الأوروبية لتستعين بها على مصر، وكانت النتيجة معاهدة عام ١٨٤٠م التي فرضتها كلٌّ من إنجلترا وفرنسا على مصر لتعيداها إلى الحظيرة العثمانية، وليصبح تاريخها في مصر قائمًا على

استخدام الخونة أو التواطؤ مع الأجانب الأوروبيين «غير المسلمين»! عمومًا، لم أتوقف أمام سير المعارك على اعتبار أن ذلك كان صراع جيوش، وكان كل ما يشغلني هو الظلم والاضطهاد اللذَين وقعا على عامة المصريين، هؤلاء الآمنين الذين عكفوا على الزراعة والبناء والتشييد وتركوا أمر الجندية والقتال للمماليك والمأجورين والمرتزقة والخونة فأسلموهم إلى من أهانهم وخرب مصر ونهبها.

❃ ❃ ❃

وأخيرًا، فإنني أذكر أن هذا الكتاب الذي بين يديك ليس كتابًا في التاريخ ولا يطمح لأن يكون كذلك، ولكنه مجرد قراءة في لحظة تاريخية عاشتها مصر وعاشها أبناؤها، لحظة نتجاهلها باستمرار أو نهرب منها، ونسيناها فأنسيت، ثم جاء أخيرًا بعض منا يحاولون تجميل هذه الصفحة ويطالبون بإعادتنا ثانية وجرنا إلى مثلها، متجاهلين أنها ـ حتى بمقياس ذلك العصر ـ كانت لحظة مهينة لمصر وللعرب وللمسلمين جميعًا!

الفصل الأول
وحي بالغزو والاحتلال

«إن الله تعالى قد أوحى إليَّ بأن أملك الأرض والبلاد من الشرق إلى الغرب، كما ملكها الإسكندر ذو القرنين... أنا خليفة الله في أرضه».

سليم الأول

من رسالة بعث بها إلى طومان باي

لم تكن الحروب العثمانية في أوروبا تحتاج إلى تبرير أو تفسير أمام الجنود والمقاتلين، فيكفي أن هذه المناطق الأوروبية هي «ديار الكفر»، ومن ثَمَّ فإن قتالها نوع من الجهاد الواجب على المسلمين. وحين كان العثمانيون يحققون الانتصارات داخل أوروبا، لم يكتفوا بإعلان الفرح والسعادة داخل تركيا فقط، بل كانوا يرسلون إلى الحكام المسلمين (سلاطين مصر) يعلمونهم ليفرحوا هم أيضًا ويعلِّقوا الزينات، باعتبار أن الانتصار في

النهاية هو نصر للإسلام والمسلمين. وكثيرًا ما زُينت القاهرة وابتهجت ووزع سلاطينها الهدايا لمثل هذه الانتصارات.

وحين كانت الجيوش العثمانية تتحرك بين الحين والآخر لمناوشة الدولة الصفوية «الشيعية»، فإن السلاطين العثمانيين لم يكونوا أيضًا بحاجة إلى أي تبرير أو إلى اختلاق الذرائع والبحث عن أسباب، ذلك أنهم دأبوا على اعتبار الشيعة أيضًا «ملاحدة».

لكن الأمر اختلف كثيرًا حين أراد السلطان سليم الأول أن يغزو مصر، فقد كان بحاجة إلى البحث عن تفسير أو فتوى دينية لتتم له مثل هذه العملية. فقد كانت مصر دولة إسلامية، يعتنق أهلها المذهب السُّني وهو نفس المذهب الذي يعتنقه العثمانيون، ومن ثَمَّ فلا مجال للطعن في عقيدتهم ودينهم. يضاف إلى ذلك أن سلطان مصر كان يحمل لقب «خادم الحرمين الشريفين»، وكان منوطًا به رعاية الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية، كما كان يرعى أيضًا الأماكن المقدسة في فلسطين والتي كانت جزءًا من الشام، وكان عليه أن يرعى الحجيج، وأن يُخرج كسوة الكعبة من القاهرة سنويًا. وهذه أمور كانت تضفي على مصر وحكامها نوعًا من المسؤولية والهيبة الدينية. أخيرًا، كانت مصر قد أصبحت مقر «الخليفة».

وفي المحصلة النهائية فإن مصر كانت صاحبة دور حضاري وديني بالنسبة للعالم الإسلامي كله يفوق بمراحل الدور العثماني، ولذا فإن الإقدام على تحريك الجيوش إلى مصر كان أمرًا يحتاج إلى تبرير ديني قوي.

* * *

كان سليم الأول يعد جيوشه ويضع الخطط للتحرك تجاه مصر، وكان قانصوه الغوري سلطان مصر يستشعر ذلك تمامًا، مع أن الرسائل الودية كانت متبادلة بينهما. ففي أول محرم ٩٢٢هـ (الثلاثاء ٥ فبراير ١٥١٦م)، أرسل سليم الأول إلى الغوري رسالة يطمئنه فيها تمامًا أنه لا ينوي ولا يفكر أبدًا في غزو مصر أو الشام، يقول:

> «ويعلم الله، وكفى به شهيدًا، أنه لم يخطر على البال قَطُّ طمع في أحد سلاطين المسلمين أو في مملكته، أو رغبة في إلحاق الضرر به، لم يحدث ذلك».

ويضيف تأكيدًا جديدًا بقوله:

> «الشرع الشريف ينهى عنه»[1].

---

(١) ترجم هذه الرسالة إلى العربية الدكتور أحمد فؤاد متولي في كتابه «الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية المعاصرة له»، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

ولكن الغوري كانت تصله أنباء الاستعدادات التي يقوم بها سليم الأول. وكانت لكل طرف منهما عيون على الآخر تنقل إليه المعلومات. ولما تأكد الغوري من مقصد سليم الأول، أرسل إليه في الشهر التالي مباشرة (شهر صفر) رسالة قال له فيها:

> «من المسلَّم به أنك جمعت العساكر من البر والبحر، وقد علمنا أنك عزمت على تسييرهم علينا، فتعجبت نفسنا الشريفة غاية التعجب، لأن كلينا والحمد لله من سلاطين أهل الإسلام، وتحت حكمنا مؤمنون وموحدون ليسوا خارجين كالصوفية الذين أفتى العلماء بقتلهم».

ولم يكن الغوري يريد الدخول في قتال مع سليم الأول فهو يقول له في نفس الرسالة:

> «إذا كان يحدث من جانبنا سبب يدعو للقيام بهذه الأعمال المذكورة، فأخبرنا نعمل على دفعه، لئلا تصيب علاقتنا المسلمين بضرر، وإلا فلا داعي لذلك قَطُّ».

ويبدو لنا أن الغوري كان حريصًا على حقن دماء المسلمين قدر الإمكان، وهناك واقعة مهمة تؤكد ذلك، أثبتها المؤرخ ابن زنبل الرمَّال الذي عاصر تلك الفترة: فقد كانت البنادق هي السلاح الناجع في أيدي الجنود العثمانيين، وهي التي

ساعدتهم كثيرًا على سرعة الإطاحة بجيش الغوري ولم تكن مستعملة في مصر، وقد حدث قبل ذلك بسنوات أن جاءه رجل مغربي بهذه البندقية وأخبره أنها ظهرت في بلاد البندق (البندقية)، وأنه قد استعملها الجنود الروم وكذلك بعض العرب، فطلب إليه الغوري أن يدرب بعض مماليكه عليها، ففعل الرجل، ولما أتموا تدريبهم ذهبوا أمام سلطانهم يطلعونه على ما تعلموه وعلى نتائج السلاح الجديد، فأطلقوا أمامه بعض الطلقات، ورأى مفعولها وسرعة القتل التي تحققها، وهناك انزعج الغوري وقال للمغربي: «نحن لا نترك سُنة نبينا ونتبع سُنة النصارى، وقد قال سبحانه وتعالى: «إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ»». فقال المغربي: «من عاش ينظر هذا الملك وهو يؤخذ بهذه البندقية»[1].

والموقف يكشف عن أن الغوري كان قد استنفد أي إمكانية لتطوير جيشه وتسليحه، ويكشف عن تكوين الرجل ـ ما لم يكن يتجنب القتال ـ فقد كان يقرض الشعر[2]، ويجيد العربية والتركية، ويجلس مع الفقهاء،

---

(١) راجع القصة بكاملها في: «واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني»، في محفوظة ابن زنبل الرمَّال، نشرها عبد المنعم عامر بعنوان «آخر المماليك» سنة ١٩٦٢.

(٢) للغوري ديوان جمعه وحققه شعبان محمد مرسي، ونُشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ٢٦، عدد نوفمبر، ١٩٨٠.

يتحاور معهم ويناقشهم في قضايا دينية وفقهية مختلفة، وبالتأكيد فإنه لم يكن يتناقش معهم في الأمور السياسية والمخاطر التي تحيق بالدولة[1]. كان تكوينه تكوين شاعر أو رجل دين، لا تكوين قائد سياسي وعسكري في لحظة فاصلة من لحظات التاريخ.

في إستانبول كان الأمر مختلفًا، فقد أكمل سليم الأول استعداده للتحرك إلى مصر. وقد استطاع قاضي عسكر الأناضول كمال باشا زاده أن يجد نبوءة قرآنية تتيح للعثمانيين دخول مصر، من خلال تفسير معين للآية القرآنية: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ». وجاء التفسير على النحو التالي: لفظ «الأرض» في الآية الكريمة يعني «مصر» قياسًا على أن «الأرض» وردت أكثر من مرَّة في القرآن الكريم وكانت تشير إلى مصر. أما عبارة «في الزبور»، فقد فهمها قاضي عسكر على أنها بمعنى «الزمهرير»، أي الصيف شديد الحرارة[2]. أما جملة «من بعد الذكر»،

(١) حول مناقشات الغوري، راجع: الدكتور عبد الوهاب عزام، «مجالس السلطان الغوري ـ صفحات من تاريخ مصر في القرن العاشر الهجري»، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١.
(٢) الزمهرير: هو «البرد الشديد». لكن قاضي عسكر فسرها هكذا.

فهي بحساب الجمل[١] تساوي ٩٢٢، وهو نفس العام الهجري الذي كان يجري فيه الاستعداد لغزو مصر. أما «عبادي الصالحون» فقد فسرها القاضي العثماني بأنها تعني العثمانيين[٢]. وكان مجمل التفسير أن العثمانيين سوف يدخلون مصر في صيف ٩٢٢هـ[٣]. وقد أسعد ذلك التفسير سليم الأول كثيرًا، وشجعه أكثر وأكثر على مزيد من الاستعداد والإقدام على المعركة.

ولما انتهى سليم الأول من الاستعداد، عقد اجتماعًا لكبار رجال دولته يطلعهم على تحركه تجاه مصر والشام، فقال له الصدر الأعظم هرسك زاده أحمد باشا، وكان قد أُسر في مصر من قبل: «عندما أُسرت في مصر سمعت من كبار المسؤولين الرسميين أنهم لا يدخرون وسعًا في العمل على محو الإمبراطورية العثمانية كلية». وكان يحضر هذا

---

(١) حساب الجُمَّل: ضرب من الحساب يكون فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد، فالهمزة يقابلها العدد (١) والباء (٢) والجيم (٣) والدال (٤)... والضاد (٨٠٠) والظاء (٩٠٠) والغين (١٠٠٠). هذا في الترتيب المشرقي، أما في المغربي فهناك اختلاف في المقابل الحسابي.

(٢) راجع في ذلك: الدكتور أحمد فؤاد متولي، «الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته»، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) لم تصدق هذه النبوءة حرفيًا، فقد دخلوا مصر في العام التالي.

الاجتماع المفتي العثماني الأكبر مفتي الأنام شيخ الإسلام علي زُنبُلك، والذي ظل صامتًا طوال الاجتماع يستمع إلى ما يُقال، فلما استشف وجهات النظر، ورغبة السلطان وقادته في الهجوم، قال: «يعتبر ظهور العداء من جانب العدو داعيًا للحرب». وهكذا اعتبر مفتي الأنام كلام الصدر الأعظم حقيقة، وبمقتضاه صار المصريون أعداء للعثمانيين. وبعد هذه المقدمة جاءت الفتوى التي كان ينتظرها سليم الأول ويريدها، نطق بها المفتي واضحة وقاطعة، حادة كنصل السيف لا تقبل أي لبس ولا تحتمل أي شك، قال: «أفتي بشرعية التحرك إلى مصر، وشن حرب عليها، لأن أهلها قطاع طرق، والحرب والقتال معهم غزو وجهاد، قاتِلهم غازٍ ومرابط، والمقتول على أيديهم شهيد ومجاهد»[1].

أصبح قتال المصريين غزوًا وجهادًا، وقاتِلهم مرابطًا، أي في الدرجة العليا من الجهاد والإيمان، أما المقتول فسيكون شهيدًا.

وبينما تأهب سليم الأول للتحرك «الشرعي» كما قال المفتي، فإذا به قبل يوم واحد من تحركه (تحرك يوم الخميس ٤ جمادى الأولى ٩٢٢هـ/ ٥ يونيو ١٥١٦م) يرسل هدايا إلى الغوري مع رسالة يقول فيها:

(١) راجع: الدكتور أحمد فؤاد متولي، مرجع سابق.

«غاية ملتمسنا من حضرتكم العلية إمدادنا بصالح دعواتكم في أطايب أوقاتكم».

ويضيف داعيًا:

«والله تعالى يديمكم لإصلاح البلاد وتسلية العباد، ويرزقكم عُمرًا يستوعب مراتب الأعداء ويختم بيوم التنادي بمنّه وكرمه إن شاء الله تعالى».

ولما اقترب الجيشان لحظة المواجهة، أرسل سليم الأول إليه قائلًا له:

«إنه قد بات واضحًا جليًا بعون الله كل ما قمت به من فتنة وفساد».

وهكذا كُشفت الأوراق، وصار اللعب على المكشوف وبلا مواراة.

وفي ضحى الأحد ٢٥ رجب ٩٢٢هـ (٢٤ أغسطس ١٥١٦م)، التقى الجيشان في «مرج دابق»، وحدث ما هو معروف من خيانة خاير بك أمير حلب لسلطانه الغوري، وانضمامه إلى صفوف سليم الأول، الأمر الذي سارع بهزيمة الجيش المصري وقتل السلطان الغوري، وتفتت جيشه. وسيطر سليم الأول على الشام، وفاز بما كان يحمله الغوري من الذهب والفضة والأموال التي كان قد خرج بها من مصر ليدفع منها رواتب الجنود وعطاياهم

ويسيِّر بها مقتضيات الحرب، وقُدرت الأشياء بحمولة خمسمائة جمل.

* * *

وصلت الأنباء الحزينة من «مرج دابق» إلى القاهرة، مع الأمراء المتقهقرين، فاجتمع المماليك على تعيين طومان باي سلطانًا يخلف الغوري، وكان الغوري حين خرج من القاهرة قد عيَّن طومان باي نائب غيبة، أي يحل محله في غيبته. ولكن طومان باي تردد في أن يتقبل السلطنة بعد الغوري، وظل لمدة خمسين يومًا ممتنعًا. كان الرجل يرى حرج اللحظة، ويعرف مدى الضعف في صفوف المماليك، وشرههم للمال بينما الخزائن خاوية، وانصرافهم عن القتال واضح. ومع ذلك تدخل العلماء لإقناعه ـ خاصة الشيخ أبو السعود الجارحي أحد المتصوفة[1]. وقبل طومان باي السلطنة؛ «تولاها غصبًا عليه»[2]. وربما كانت هذه هي الحالة الأولى في مصر الإسلامية التي يشارك فيها المصريون في اختيار حاكمهم، ولن يتكرر ذلك إلا بعد قرابة

---

(١) الدكتور عبد المنعم ماجد، «طومان باي».

(٢) التعبير لشمس الدين محمد بن طولون في «مفاكهة الخلان»، ج٢، طبعة الحلبي، ١٩٦٤.

ثلاثة قرون في تولية محمد علي حاكمًا على مصر سنة ١٨٠٥م.

* * *

وبمجرد أن حصل سليم الأول على الانتصار السهل في «مرج دابق»، تردد ـ كما تذهب بعض الروايات ـ في أن يزحف إلى مصر، إلى أن أقنعه بذلك خاير بك. وفي رواية أخرى أنه كان قد بدأ يستعد، لكنه كان يعرف أن الزحف على مصر والاستيلاء عليها لن يكون بسهولة الاستيلاء على الشام، فإن كان قد استطاع أن ينفرد بالغوري في الصحراء المكشوفة، فالأمر داخل مصر مختلف تمامًا.

بدأ سليم الأول في إرسال الرسائل إلى طومان باي، يعرض عليه أن يقع في تبعيته، وأن يرسل إليه الجزية والمكوس.

ولنقرأ بعضًا مما جاء في تلك الرسائل، فهو يقول مهددًا:

> «لن يفلت شخص من قبضة طلاب الدين والدولة،
> سواء كنتم في مصر أو في الحجاز أو في اليمن».

وهكذا يمتد التهديد إلى كل المناطق التابعة لدولة المماليك.

وفي رسالة ثانية بعث بها من مدينة القنيطرة السورية، يصل التهديد والغرور بسليم الأول مداه، ولنقرأ جيدًا ما يقوله:

«من مقامنا السعيد إلى الأمير طومان باي
أما بعد،
فإن الله تعالى قد أوحى إليَّ بأن أملك الأرض والبلاد من الشرق إلى الغرب كما ملكها الإسكندر ذو القرنين».

وهو هنا لا يخاطب طومان باي كسلطان لمصر، ولا يذكر ذلك أبدًا، بل اكتفى بنعته بالأمير فقط. وإذا كان سليم الأول قد بدأ تحركه إلى مصر بالبحث عن فتوى تيسِّر له غزو مصر، فإنه قد التبس عليه الأمر الآن وتصور أن ما يفعله ليس بفتوى، ولكن بناء على وحي من الله تعالى، وإذا كان قد ذكر الوحي في أول الرسالة، فإن الأمر يتطور في نهايتها فيقول بوضوح:

«أنا خليفة الله في أرضه، وأنا أولى منك بخدمة الحرمين الشريفين».

ثم كان أن التقى الجيشان في معركة «الريدانية»، التي انتصر فيها سليم الأول وبمساعدة الخونة أيضًا. فإن كان سليم الأول قد انتصر على الغوري بفعل خيانة خاير بك أمير حلب، فإنه هنا أيضًا انتصر بفعل خيانة

أمير غزة جان بردي الغزالي. ثم تقدَّم سليم الأول حتى دخل مصر، وأمسك بطومان باي بدس وخيانة حسن بن مرعي أحد مشايخ العربان في إقليم البحيرة. وسقطت مصر في يده.

الفصل الثاني

دوافع الغزو

حلم عثماني قديم بالسيطرة على مصر

تعددت الأسباب التي رصدها المؤرخون لقيام سليم الأول بغزو مصر وإسقاط دولتها. هناك وجهتا نظر أساسيتان: الأولى تجسِّد الرؤية المصرية، والثانية تعبر عن الرؤية العثمانية.

تركز الرؤية المصرية على عنصر «الخيانة» في القضية مجسَّدة في الأمير خاير بك أمير حلب[1]، الذي أتاح له وجوده في حلب، القريبة جغرافيًّا من إستانبول، سهولة الاتصال بسليم الأول والتعامل معه. ويذهب ابن زنبل الرمَّال إلى أن خاير بك هو الذي أغرى سليم الأول بدخول

---

(١) راجع: الدكتور حسين فوزي، «سندباد مصري»، دار المعارف بمصر.

مصر وظل وراءه مُلحًّا حتى شرع في التنفيذ؛ ذلك أن سليم الأول كان متخوفًا ـ كما يذهب ابن زنبل ـ من فكرة دخول مصر، وكان ميالًا إلى التوقف عند حدود الشام، وكانت لديه مخاوف من أن يواجه الجيش المملوكي داخل حدود مصر. ولا يمكن أن ننكر الدور الذي لعبه خاير بك في تقديم معلومات خاطئة للغوري عن سليم الأول، فقد صوَّر سليم الأول في رسائله إلى سلطانه بأنه لا يفكر ولا يريد غزو الدولة المملوكية، وأن كل همه وشاغله يتمثل في مواجهة الدولة الصفوية، وفي الوقت نفسه فإنه كان يرسل إلى سليم الأول بأدق المعلومات حول أوضاع الجيش المملوكي وقدراته الحقيقية ومدى استعداده للقتال. وفيما بعد، أثناء معركة «مرج دابق»، انسحب خاير بك بقواته من المعركة فجأة، وهو ما خلق ثغرة ضخمة داخل صفوف الجيش المملوكي، وكانت الهزيمة.

ولا يمكن أيضًا أن ننكر دور الخيانة بعد ذلك ممثلة في جان بردي الغزالي، والتي أدت إلى هزيمة طومان باي في «الريدانية».

وظلت كل خطوات سليم الأول في مصر ميسَّرة بفضل الخيانة، حتى تمكن في النهاية من إعدام طومان باي. وقد تألم المصريون كثيرًا من الخيانة، وهم الذين سيسمون

خاير بك فيما بعد باسم «خاين بك». ومع ذلك، فإن السعي المبكر لدى سليم الأول إلى تجنيد عملاء له داخل الدولة المملوكية، خاصة من كبار قادتها مثل خاير بك، وحرصه على أن يحصل على معلومات دقيقة حول قدرات الجيش المملوكي، يؤكد أنه كان يضمر من الأساس الغزو واجتياح الدولة، أما الخيانة فهي مجرد عامل مساعد وليست أصل الفكرة.

أما الرؤية العثمانية فتنطلق من تصور أن العثمانيين حماة العالم الإسلامي. ففي تلك الفترة كان البرتغاليون قد اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح، وهددوا بالفعل طرق التجارة الدولية عبر مصر، الأمر الذي انعكس على اقتصادياتها، ثم بدأ البرتغاليون يناوشون حدود الدولة المملوكية في مدخل البحر الأحمر، ويشنون هجمات على المدن العربية المطلة على البحر الأحمر أيضًا، حيث هاجموا جدة مرتين، ثم حاولوا التوغل لمهاجمة السويس، ولكن هذه المحاولات مُنيت بالفشل وأخذت شكل العمليات الخاطفة. وفي عام ١٥٠٩م قامت معركة كبيرة بين الأسطولين المصري والبرتغالي أدت إلى تحطيم الأسطول المصري تمامًا، فعاود الغوري بناء الأسطول وتأمين حدود الدولة. وقد أرسل الغوري إلى سليم الأول قبل أيام من توجه الأخير إلى غزو

الدولة المملوكية يطلب إليه أن يمد بعض التجار بالأخشاب لبناء سفن جديدة في الأسطول. ورغم أن الغوري كان مسالمًا تجاه سليم الأول، فإنه كان مهمومًا فعلًا بالتصدي للبرتغاليين ولهجماتهم المتكررة.

الرؤية العثمانية تقول: «كان هدف السلطان العثماني من هذه الفتوحات الجديدة حمل أعباء حماية العالم الإسلامي»(١). وتقول أيضًا: «بعد معركة الريدانية عام ١٥١٧م صدت الدولة العثمانية جميع هجمات القوات البرتغالية، وأنقذت مكة والمدينة، اللتين تعتبران قلب العالم الإسلامي، وأنقذت المدينتين من تهديدات المسيحيين، وسيطرت الدولة العثمانية على البحر الأحمر سيطرة تامة»(٢).

* * *

من الثابت أن البرتغاليين هددوا حدود دولة المماليك، ولكنهم لم يكونوا مؤهلين ولا قادرين على احتلال أجزاء منها، كانوا يشنون غارات خاطفة بشكل من أشكال

---

(١) راجع: الدكتور علي سيفيم، والدكتور يشار يوجل، «الأتراك والإسلام»، ص٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٠. راجع أيضًا: الدكتور محمد حرب، «العثمانيون في التاريخ والحضارة».

القرصنة ثم يعودون. وقد حدث ذلك حتى بعد سيطرة العثمانيين على مصر ثم على مكة والمدينة واليمن. ويتحدث ابن إياس عن صدى هذه الهجمات.

وكان يمكن لسليم الأول ـ إذا كان مهمومًا بالعالم الإسلامي فعلًا ـ أن يمد يد العون إلى الغوري، خاصة أن الأخير طلب منه إمداده بالخشب لإعادة بناء الأسطول المصري. لقد كانت كلٌّ من مصر وتركيا دولة مسلمة، وكان الأقرب إلى المنطق أن يعاون سليم الأول الغوري ويسانده في مواجهة تهديد خارجي وغير إسلامي، بدلًا من أن يلتهم دولته بدعوى الرغبة في حمايتها.

والثابت تاريخيًا أن السلطان سليم الأول لم يفعل شيئًا ضد البرتغاليين، ومن هنا «لا يمكن الدفاع عن السلطان سليم الأول في هذا الصدد بالقول إنه كان يعتزم محاربة البرتغاليين لولا أن فاجأه الموت، لأن جميع الدلائل تشير إلى أن مثل هذه المحاربة لم تكن واردة في برنامجه الحربي»[1]. وعلى هذا فإن سليم الأول لم يقاوم

---

(١) راجع: الدكتور عبد العزيز الشناوي، «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها»، ج٣، ص١٤٥٠، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣. وأهمية هذا الكلام أنه جاء في مرجع ضخم وُضع أساسًا بهدف تجميل تاريخ الدولة العثمانية.

البرتغاليين، ولم يدع الغوري يقاومهم؛ «إن سليمًا لم يترك للسلطان قانصوه الغوري مواصلة الصراع البحري ضد البرتغاليين، بل اشتبك معه في صراع حربي»[١]. وبذلك فإنه قد أفاد البرتغاليين من الناحية العملية كثيرًا، وذلك بأن أزاح خصمهم اللدود المتمثل في دولة المماليك، ولعله «قد أسدى خدمة جليلة للبرتغاليين في هذه المرحلة بمحاربة دولة المماليك الشراكسة لإسقاطها»[٢]. وحين فرغ سليم الأول من الإجهاز على دولة المماليك والسيطرة على مصر وعاد إلى إستانبول، لم تشغله قضية التهديد البرتغالي لمدخل البحر الأحمر واحتلالهم لبعض مناطق الخليج الفارسي، فبعد أن فرغ من عملياته الحربية وعاد إلى إستانبول «لم يقم بعمل جدي لضرب البرتغاليين في البحار الشرقية، أو على أقل تقدير لعرقلة نشاطهم التخريبي في المناطق التي وصلوا إليها»[٣].

بل إن الدولة العثمانية ستصمت لمدة ثلاثين عامًا عن البرتغاليين وأفعالهم، وأول تحرك حقيقي سيجيء متأخرًا جدًّا سنة ١٥٤٦م في عهد السلطان سليمان القانوني

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) المرجع السابق، ص١٤٥١.

ابن سليم الأول، حيث يخرج السلطان من السويس قاصدًا الهند لمواجهة البرتغاليين، ولكن حملته مُنيت بفشل ذريع، ذلك أن البرتغاليين كانوا قد استقروا جيدًا وزادت قوتهم بعكس أيام الغوري.

* * *

فريق آخر من المؤرخين يرى أن سليم الأول كان مدفوعًا برغبة عميقة في الانتقام من المماليك عامة، لإيوائهم الأمراء العثمانيين القادمين من إستانبول.

وفي الواقع، كانت هناك مشكلة حقيقية تعيشها الدولة العثمانية منذ أن أصدر السلطان محمد الثاني المعروف تاريخيًّا بلقب «الفاتح» قانونه، الذي ورد فيه نص خاص بوراثة العرش، وأن يتاح لمن يتولى السلطنة أن يقتل باقي إخوته، أي من يمكن أن يطالب بالسلطنة. وقد أيد المفتي الأكبر هذا الرأي وأعطى له أساسًا شرعيًّا انطلاقًا من الآية القرآنية: «وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ». والتفسير أنه إذا ظل هؤلاء الأمراء على قيد الحياة، فإنهم قد يطالبون بالعرش، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث فتنة، والفتنة أشد من القتل. لذا فإن السلطان الجديد ما إن يرقى أريكة العرش حتى يسرع بخنق أشقائه وقتلهم، حتى لو كانوا أطفالًا صغارًا لم يتجاوزوا الحلم ولا يعون شيئًا من الدنيا؛ فالصغير سيكبر. أما

الأمراء الكبار، فإنهم كانوا يسارعون بالهرب إلى خارج البلاد، وكانوا يذهبون ـ غالبًا ـ إلى الدولة المملوكية أو الدولة الصفوية. وقد آوى سلاطين مصر عددًا منهم في فترات مختلفة، انطلاقًا من التقاليد الإسلامية، وربما هو الكرم المصري المعهود، أو على الأقل الرغبة في الكيد للسلاطين العثمانيين.

وفي عصر سليم الأول جاء عدد من أبناء شقيقه أحمد إلى مصر وأقاموا فيها بعض الوقت. وحين دخل سليم الأول مصر كان لا يزال أحد هؤلاء موجودًا، وهو الأمير قاسم، وكان قد خرج مع الغوري إلى «مرج دابق» ثم عاد إلى مصر مع الأمراء المهزومين، واختفى فيها بعد أن دخلها سليم الأول الذي جدَّ في الإمساك به، ولم يُتح له ذلك قَطُّ وهو في القاهرة، ولكنه بعد خروجه اكتُشف أمره، وأمسك به الجند، وتم خنقه، ثم قُطع رأسه وأُرسل إلى إستانبول، وكان حين قُتل في السابعة عشرة من عمره.

لكن، هل يمكن أن يكون إيواء أمير، حتى لو كان قويًّا، مبررًا لتحريك جيوش الإمبراطورية وشراء العملاء ووضع الخطط على مدى شهور لغزو مصر، وخروج السلطان بنفسه على رأس جيشه ليبقى بعيدًا عن عاصمة ملكه مدة تقترب من العامين؟! الأمر المؤكد أن سليم الأول كان

مُصرًّا على غزو الدولة المملوكية، رغم أن الغوري من جانبه كان مستعدًا حتى اللحظة الأخيرة لإزالة سوء الفهم مع سليم الأول حتى ليلة معركة «مرج دابق»، «لكن سليم أصر على رأيه»[1].

كانت حدود دولة المماليك تمتد حتى بعض ولايات الأناضول، وبذلك فإنها كانت تهدد جديًا حدود الدولة العثمانية، وكثيرًا ما حدثت المناوشات بين الطرفين على الحدود، لكن نتيجة تلك المناوشات لم تكن دائمًا في صالح العثمانيين، الأمر الذي أقلق السلاطين العثمانيين. ويذهب البعض إلى أن السلطان سليم الأول أراد أن ينهي حالة القلق هذه مرة واحدة وإلى الأبد، وذلك مع أن الوقائع كلها تؤكد أنه لم تكن لدى المماليك أي نوايا في التوسع داخل الحدود العثمانية أو نوايا لغزوها، بل إن المناوشات الحدودية كانت نتيجة الاحتكاكات البسيطة التي تحدث بين الجانبين ولا تلبث أن تهدأ. وفي السنوات الأخيرة من حكم الغوري، كان الغوري مشغولًا بالتصدي للبرتغاليين ويميل إلى التهدئة التامة مع العثمانيين.

وفي آخر رسالة أرسلها سليم الأول إلى الغوري، وبعد أن كان قد أعد جيشه وخططه وتأهب للغزو، أعلن أنه

---

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

سينتقم من الغوري لأنه تحالف ضده مع الشاه إسماعيل الصفوي، العدو اللدود لسليم الأول. وقد كان العداء قائمًا بين العثمانيين والصفويين، فالدولة الصفوية شيعية، والعثمانيون يعتبرون الشيعة «ملاحدة كفرة»، بالإضافة إلى أن تداخل الحدود بين الدولتين كان أمرًا مؤرقًا لكلٍّ منهما. وقد توسع الصفويون ووصلوا إلى الحدود العثمانية وباتوا يهددونها، وينشرون المذهب الشيعي بين الرعايا العثمانيين السُّنيين.

في تلك الفترة جرت بعض المراسلات بين إسماعيل الصفوي وقانصوه الغوري، وقد رأى كلٌّ منهما في سليم الأول تهديدًا مباشرًا له ولدولته، ولكن الأمر بينهما لم يصل إلى حد التحالف والتنسيق في العمل ضد سليم الأول، وربما لو حدث ذلك لتغير شكل التاريخ في المنطقة. ولكن لم يثبت أن تحالفًا صفويًّا قد تم، بل إن الغوري عرض ـ في رسالة بعث بها إلى سليم الأول ـ أن يقوم بتهدئة الجو بين الخصمين اللدودين.

ويبدو أن الصلة بين صراع الصفويين والعثمانيين وابتلاع دولة المماليك أمر اختلف بشأنه المؤرخون والباحثون، فهناك من يقول بوضوح تام إن «الصراع العثماني مع

الصفويين المسؤول عن سقوط دولة المماليك»[1]، وهناك من يرى أن العثمانيين اعتبروا أن طريق تبريز «يمر بالقاهرة»[2].

أما أرنولد توينبي، فإنه يرى أن سليم الأول أراد أن يبتلع دولة المماليك، لا لشيء إلا ليحدث توازنًا بين قوة السُّنيين وقوة الشيعة. والحق أن هذا الرأي فيه قدر كبير من المبالغة، إذ لم يكن هناك خلل في القوة بين الدولة الشيعية والدولتين السُّنيتين (المملوكية والعثمانية) قبل أن يلتهم سليم الأول دولة المماليك، ولم تكن فكرة الصراع المذهبي مسيطرة إلى هذا الحد بين الصفويين والمماليك، أما بين الصفويين والعثمانيين فإن الصراع بينهما كان سياسيًّا بدرجة أساسية.

ويرى المؤرخ المصري محمد عبد الله عنان أن إقدام سليم الأول على اجتياح مصر كان تعبيرًا عن أمل ورغبة عثمانية قديمة، فمصر كانت مطمعًا للدولة العثمانية منذ أن نشأت هذه الدولة وبدأت في التوسع، ولكن ما كان

---

(١) الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، «أصول التاريخ العثماني»، دار الشروق، ط٢، ١٩٩٣.

(٢) روبير مانتران مشرفًا، ترجمة بشير السباعي، «تاريخ الدولة العثمانية» ج١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

يعوقها عن تحقيق ذلك الحلم هو ظهور الخطر المغولي على عهد تيمور لنك الذي هدَّد العثمانيين والمماليك جميعًا.

لقد كانت مصر، بموقعها وبدورها ورسالتها في العالم الإسلامي، موضع إغراء دائم للسلاطين العثمانيين، وكان يحول بينهم وبينها انشغالهم بالصراعات الداخلية تارة وبالتهديدات الخارجية تارة أخرى، وكذلك عجزهم عن مناطحة قوة المماليك. ولكن حين تجمدت تلك الدولة وضعفت قوتها وعجزت عن أن تجدد نفسها، استطاع سليم الأول اختراقها، وتحقق له ما راود آباءه وأجداده من قبل.

الفصل الثالث

ولعب السيف بالرؤوس

«إذا دخلت إلى مصر، أحرق بيوتها قاطبة، وألعب في أهلها بالسيف».

سليم الأول

«انطلق في أهل مصر جمرة نار».

ابن إياس

ما كادت معركة «الريدانية»[1] تنتهي حتى ترامت إلى مسامع أهل القاهرة أنباء هزيمة جيش المماليك وانسحاب سلطان مصر طومان باي هاربًا، وانتاب القلق والاضطراب سكان القاهرة، وما هي إلا لحظات حتى اندفع بعض الجنود

---

(١) الريدانية: منطقة كانت خارج القاهرة، وموقعها الآن العباسية، وتنسب إلى ريدان الصقلي أحد خدام الخليفة الفاطمي العزيز بالله. راجع: علي مبارك، «الخطط التوفيقية»، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

العثمانيين إلى داخل القاهرة يطاردون عددًا من المماليك، ويفتشون بيوت أمرائهم، ويبحثون عمن بداخلها، وينهبون أيضًا ما تضمه تلك البيوت من الأموال والأثاث والقماش.

لم يكن ذلك أهم ما فعله الجنود العثمانيون، فقد اندفع بعضهم إلى المقشرة، فأحرقوا بابها وأطلقوا من بها من المساجين، وكان من بينهم بعض العثمانيين؛ كان طومان باي قد سجنهم قبل المعركة. وانطلق الجنود إلى باقي سجون القاهرة يفعلون بها الشيء نفسه، «وأطلقوا من كان في سجن الديلم والرحبة والقاعة أجمعين»، وفي ساعات كان هؤلاء المساجين يجوبون الشوارع طلقاء أحرارًا، وساد المدينة مزيد من القلق والاضطراب.

كانت القاهرة تمر بلحظة تاريخية فاصلة، لم تكن لحظة هزيمة فقط، وإنما انهيار وسقوط الدولة المملوكية تمامًا. ولم تعد هناك سلطة ولا أي نوع من الضبط، فانطلق اللصوص والخارجون على القانون ـ السجناء ـ في الشوارع، وكانت فرصة أمام أنصار السلب والنهب للقيام بما يهوون، و«صارت الزعر والغلمان ينهبون البيوت في حجة العثمانية»[١].

---

(١) ابن إياس، «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، ج٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤. وكل النصوص في هذا الفصل وما يليه من فصول ولا تتم الإشارة إلى مصدرها في الهامش مأخوذة عن ابن إياس.

ونستطيع أن نتفهم قيام الزعر بالسلب والسطو، فهم الفئة الأكثر قهرًا والأشد فقرًا في المجتمع، وفي النهاية ليس لديهم ما يحرصون أو يتطلعون إليه، وليس هناك أيضًا ما يخافونه، وربما جاء إطلاق العثمانية للمساجين إشارة ذات مغزى واضح ومحدد تدعوهم لأن ينهبوا ويحدثوا ما استطاعوا من الفوضى، فلا عقوبة ولا مؤاخذة لهم على ذلك من أي طرف أو جهة.

ويمكن أيضًا أن نتصوَّر قدرًا من العنف حدث مع عملية النهب هذه، فبحكم الطبيعة الإنسانية لن يترك أهل القاهرة بيوتهم تُنهب هكذا دون التصدي والمقاومة لما يحدث، ومع هذه الحالة فمن الممكن أن تكون قد حدثت مواجهات وسقط الضحايا، ولكن ـ ربما في غمرة الهم الأكبر ـ لم يتوقف ابن إياس وغيره من المؤرخين أمام هذه التفصيلات.

ولعل أبلغ وصف لتلك الحالة ما عبَّر عنه ابن إياس قائلًا: «انطلق في أهل مصر جمرة نار». ومع ذلك فإن تلك الجمرة لم تكن سوى مستصغر الشرر للجحيم الحقيقي الذي ستشهده القاهرة في الأيام التالية.

كانت معركة «الريدانية» يوم الخميس ٢٢ يناير ١٥١٧م، وفي اليوم التالي مباشرة (الجمعة) بدأ توافد الجنود

العثمانيين على القاهرة، وفي نفس اليوم (الجمعة) ختم خطباء المساجد خطبة الجمعة بالدعاء للسلطان سليم الأول: «انصر اللهم السلطان ابن السلطان ملك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه. اللهم انصره نصرًا عزيزًا، وافتح له فتحًا مبينًا، يا مالك الدنيا والآخرة يا رب العالمين». وأمَّن المصلون وراء الخطباء. وكان معنى هذا أنهم قد أعلنوا تأييدهم وترحيبهم بالسلطان الجديد، وأنهم إذا كانوا قد تركوا أمر الجندية وحمل السلاح للمماليك، فإنهم تركوا معه أمر اختيار السلطان، فما دام مسلمًا موحدًا فلا يهم بعد ذلك من يكون هو، أو ماذا تكون جنسيته، مملوكًا مشترى من خلف الحدود، أو كرديًّا وصل إلى الحكم، عربيًّا أو عثمانيًّا.

وكان المتوقع في مقابل ذلك ألا يقوم الجند في القاهرة بما قام به أسلافهم حين دخلوا القسطنطينية مثلًا، من نهب وقتل، إلخ. ولكن هذا ما حدث، فإن النهب الفردي الذي استثار الزعر تحول مع الجند المنتصرين إلى نهب عام ومنظم.

وقد اتجهوا أولًا إلى المطاحن، «أخذوا ما فيها من البغال

والأكاديش[1]، وأخذوا عدة جِمال من جِمال السقايين». الأمر الذي أدى إلى أن تتوقف تلك المطاحن عن العمل، وأن يفقد السقاءون جِمالهم التي تحمل قرب الماء، ثم ذهبوا إلى خطوة أبعد حيث مخازن الغلال، «ثم توجهوا إلى شون القمح التي بمصر وبولاق فنهبوا ما فيها من الغلال». وكان معنى هذا كله أن يجوع المصريون وأن يعطشوا. ولكن كل ذلك لم يكن يعني هؤلاء الجنود في شيء. وما أحزن الأهالي حقًا هو أن الجنود قد نهبوا الغلال، وهي طعامهم وقوتهم، لكي يطعموا بها الخيل والجِمال! وكانت النتيجة النهائية حدوث ندرة في رغيف العيش، وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهذا ما وقع بالضبط بعد عدة أيام، حيث «تشحطت الغلال من القاهرة وارتفع الخبز من الأسواق»، وأصابت تلك الأزمة الجميع فقراء وأغنياء، و«اضطربت أحوال الناس قاطبة».

ولم يتوقف النهب والسطو على القاهرة فقط، بل امتد إلى كل منطقة مروا بها، كما حدث في منطقة الخانكة، والتي كان يقطنها فلاحون ومزارعون بسطاء، وكان

---

(١) الأكديش: كلمة فارسية بمعنى الهجين، ومعناها في التركية: الفرس الهجين. راجع: الدكتور أحمد السعيد سليمان، «تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل»، دار المعارف بمصر، ١٩٧٩.

الجنود ينهبون مزروعاتهم وحقولهم كل يوم وبشكل منتظم؛ «كانوا يخرجون وقت صلاة الصبح، ويتوجهون إلى الضياع التي حول الخانكة، فيحشون ما فيها من الزروع، من البرسيم والفول، فيطعمونه إلى خيولهم في كل يوم».

وإذا كانوا قد اقتلعوا المزروعات لإطعام خيولهم، فماذا عن طعامهم هم؟! لن يعدم الجنود وسيلة، فهناك الحيوانات الصغيرة والطيور التي يربيها الفلاحون في بيوتهم؛ «صاروا يأخذون دجاج الفلاحين وأغنامهم وإوزهم، حتى أبوابهم وخشب السقوف الذي هناك». مفهوم أنهم يسرقون الدجاج والإوز لتصبح طعامًا لهم، أما الأبواب والسقوف فلأسباب أخرى، وبالتأكيد ليس من بينها - مثلًا - أنهم كانوا يفكرون في بناء بيوت لهم أو شيء من هذا. ولأن الوقت كان شهر يناير، وهو ذروة الشتاء في مصر، فإننا نتوقع أنهم اقتلعوا الأبواب والسقوف لإشعالها للتدفئة! وامتد النهب إلى كل ما وجدوه أمامهم؛ «ما يلوح لهم من القماش وغير ذلك».

إلى هنا امتد النهب إلى الممتلكات والأشياء المادية فقط، ولكن أهل السوء لم يتوقفوا عند هذا الحد، بل امتدت يدهم إلى تخريب القيم وامتهان الشخصية ذاتها، «صاروا

يخطفون العمائم، ويُعرون الناس في الأماكن المفردة من بعد العشاء». والعمامة هي رمز الوقار والمهابة في ذلك الوقت، فإذا بهم يخطفونها ويكشفون رؤوس الناس[1]. أما ذروة الاستخفاف والامتهان الحقيقي فهو التعرية الحقيقية للإنسان. ولا نعرف على وجه التحديد، هل كان ذلك يتم برفع الملابس عن السوءة، أو عن طريق تعريتهم تمامًا وخطف الملابس؟ ولكن ما يذكره ابن إياس عقب ذلك يكشف لنا بعض الحقيقة، فقد كانوا يخطفون العبيد والصبيان المرد[2] ليلوطوا بهم، وهي الجريمة الأخلاقية التي تعافها النفس السوية؛ «يخطفون جماعة من الصبيان المرد والعبيد السود...».

وامتدت الاعتداءات إلى الأرواح وقتل الأبرياء. وقد وصف لنا المؤرخ التركي جلال زاده قوجه نشانجي مصطفى، الذي عاصر تلك الفترة، ما حدث وقدَّم التبرير: «دخل الجيش العثماني مصر وكان يوم الحساب والزلزال والانتقام للمعركة السابقة (الريدانية) وما حاق بالعثمانيين فيها من خسائر فادحة»[3].

(١) لا يزال كشف الرأس وتعريته دليل مهانة وضعف عند شيوخ الريف المصري.
(٢) الأمرد: هو من لا تنبت له لحية، ولا شعر في وجهه.
(٣) الدكتور أحمد فؤاد متولي، مرجع سابق، ص١٨٧.

وهكذا فإن إعلان المصريين تأييدهم لسليم الأول لم يمنع عنهم الانتقام من الجند!

ما حدث من الجند يمكن أن يجد بعض التبرير أو الاعتذار، فهي أفعال وممارسات جنود قادمين من وهج الصحراء ونيران القتال، ولم تسيطر عليهم قيادتهم بعد، خاصة إذا علمنا أن بعض الجنود دخلوا إلى العاصمة عقب معركة «الريدانية» مباشرة، في نفس اليوم، وأنهم هاجموا بيوت بعض الأمراء. لكن في اليوم الذي دخل معظم الجنود العاصمة (الجمعة ٢٣ يناير) دخل الخليفة أيضًا، ومعه عدد من وزراء ابن عثمان وأمرائه، مثل خاير بك، بالإضافة إلى قاضي القضاة، وكانوا قد خرجوا مع الغوري إلى «مرج دابق»، وكان أول ما فعله الخليفة حين دخل من باب النصر أن وجه نداء للأهالي «بالأمان والاطمئنان والبيع والشراء والأخذ والعطاء». وطلب الخليفة أيضًا إلى الأهالي أن يعلنوا تأييدهم للسلطان سليم الأول، وأن يبايعوه. وهل كانوا قد عارضوه؟! واستجاب الناس بسرعة، وأعلنوا موافقتهم وترحيبهم بالسلطان سليم الأول، و«ضج له الناس بالدعاء من العوام». ولسنا بحاجة لأن نعيد التذكير بأن الخليفة هو أعلى سلطة روحية في البلاد، وكلمته نافذة، ولذا استجاب له المسلمون،

وربما تفاءلوا خيرًا بدخوله، وتوقعوا أن يرعوي الجنود العثمانيون ويتوقفوا عن فسادهم وطغيانهم. وفيما يبدو فإن نداء الخليفة للأهالي بالأمان والاطمئنان لم يأتِ من فراغ، فمفاسد الجند صارت معروفة للجميع، وتحديدًا للخليفة وللسلطان سليم الأول، وهذا يكفي، ولذا في اليوم التالي لدخول الخليفة القاهرة وإعلان أهلها تأييدهم لسليم الأول، أرسل سليم الأول مجموعة من الإنكشارية (أهم فرقة في الجيش) ليقفوا على أبواب القاهرة، وكان لهم هدف واضح ومحدد هو أن يمنعوا «النهابة من نهب البيوت»، وربما نجح أفراد الإنكشارية في منع الزعر والغلمان من النهب، وردعهم، ولكن هل فعلوا الشيء نفسه لزملائهم من الجنود، خاصة وأن معظم النهب جاء منهم؟ فإن نهب الزعر والغلمان كان يوم الخميس فقط وتوقف بدخول العثمانيين الرسمي يوم الجمعة.

على العموم، لم تمنع مناداة الخليفة للأهالي بالأمان، ووقوف جنود الإنكشارية على أبواب القاهرة، الجندَ العثمانيين داخل العاصمة من النهب والفساد، و«لم تسمع العثمانية من هذه المناداة، وصاروا ينهبون بيوت الناس، حتى بيوت الأرباع، في حجة أنهم يفتشون على المماليك والجراكسة».

إذن لم يستجب العثمانية لشيء، بل إنهم طوروا عمليات النهب التي قاموا بها، فإن كانوا بدأوا ببيوت الأمراء وأولاد الناس، «فإنهم اتجهوا أيضًا إلى بيوت الأرباع»، تلك التي يقطنها عامة الناس ومتوسطو الحال منهم. وكان لديهم التبرير جاهزًا، وهو أنهم يبحثون عن الجراكسة والمماليك الهاربين، وهو تبرير يتجاوز نداء الخليفة، ولا يدخل في نطاق مهمة الإنكشارية بمنع النهب.

وامتد ذلك التبرير ليصبح أداة لشيء آخر أبشع من اقتحام بيوت الأهالي، فقد بدأ الجنود العثمانيون عملية مساومة للناس على أرواحهم وحياتهم. وكان الأمر يتم على النحو التالي، كما يصفه ابن إياس: «صارت العثمانية يمسكون أولاد الناس من الطرقات، ويقولون لهم أنتم جراكسة، فيشهدون عندهم الناس أنهم ما هم مماليك جراكسة». والمفروض أن ينتهي الأمر عند هذا الحد ويطلقوهم في الحال، ولكن شهادة الشهود لم تكن لتقنع العثمانية، بل يقنعهم شيء آخر، هو المال، «فيقولون لهم اشتروا أنفسكم منا من القتل، فيأخذون منهم بحسب ما يختارونه من المبلغ». وهكذا كان على أبناء البلد أن ينقذوا أنفسهم من القتل بدفع الأموال، وبالقدر الذي يحدده العثمانيون. وباختصار، تحولت حياة الناس إلى سلعة تُباع وتُشترى.

وإذا كان أبناء القاهرة قد تُرك لهم الخيار لأن يدفعوا ويشتروا أنفسهم، فإن إخوانهم أبناء الشرقية لم يُتح لهم هذا الخيار، بل بيع أبناؤهم وبناتهم في أسواق الرقيق والجواري، فقد حدث أن عربان الشرقية أخذوا يهاجمون العثمانيين، و«صاروا يقطعون الطريق على العثمانية ويقتلونهم ويأخذون خيولهم وجِمالهم وسلاحهم»، وامتد فعل العربان إلى أهالي تلك المناطق نفسها، فاعتدوا على ممتلكات الأهالي من المزارع والحيوانات. ولذا قرر سليم الأول أن يرسل تجريدة لتأديب هؤلاء العربان، وجعل على رأسها الأمير جان بردي الغزالي. وتحرك الغزالي بتجريدته من القاهرة، وكانت قواتها ١٥٠٠ جندي، ووصل الشرقية، ولا نعرف على وجه التحديد ماذا فعلوا مع العربان، وإن كنا نشك في أن يكون قد استطاع أن يلاحقهم لأنهم لا يتمركزون في مكان محدد يمكن مهاجمته، ولكن ما فعلته التجريدة هو أنها استباحت تلك المنطقة، استباحت الممتلكات والديار؛ «كبس على عدة بلاد من الشرقية حتى وصل إلى التل والزمرونين وإلى زنكلون، فنهب ما فيها من الأبقار والأغنام والإوز والدجاج». وكل هذا كان متوقعًا من تجريدة عسكرية، فلم يكن النهب والسطو غريبًا على العسكر، ولكن كانت المفاجأة المروعة هي ما فعله مع الأهالي، حيث

«أسر نساء الفلاحين وأولادهم الصبيان والبنات، وصار يبيعهم في القاهرة بأبخس الأثمان». وكان الحادث مروعًا وجارحًا للضمير المصري والإنساني، فقد كانت في القاهرة أسواق للجواري والرقيق، الذين كان يستجلبهم التجار من الخارج، لكن لم يُعهد قَطُّ أن يُباع طفل مصري أو طفلة في الأسواق بعد أن يؤخذ من أهله، ولكن هذا ما حدث، ولذا فإن البعض تطوع لشراء هؤلاء الأطفال وردهم ثانية إلى أسرهم، «فاشترى بعض الناس منهم بنتًا بأربعة أشرفية وأعتقها وأوهبها إلى أمها، وقد رق لها من الأسف على ابنتها».

وإذا كان بعض الناس أعادوا فتاة إلى أمها، فإن آخرين لم يفعلوا ذلك، بدليل أن يونس باشا وزير سليم الأول طلب إلى من اشترى الصِّبية والبنات وباقي المنهوبات أن يردها على أصحابها: «ثم إن يونس نادى في القاهرة بأن كل من اشترى من نهب بلاد الشرقية شيئًا من الأبقار والأغنام يرده على أصحابه، وكذلك أولاد الفلاحين». وكان هذا النداء اعترافًا من الوزير بأن قائد التجريدة قد أخطأ وأجرم، ولكن هذا الجرم الفاحش كان عقوبته عند الوزير مجرد اللوم: «ولام جان بردي الغزالي فيما فعله في الشرقية».

أما السلطان سليم الأول الذي أرسل التجريدة وعين قائدها، فإن الأمر لم يكن يعنيه في شيء، فلا لام ولا عاتب، وهو الذي كان يطيح برأس المخطئ على أقل هنة أو هفوة.

* * *

لم يكن طومان باي قد استسلم بعد هزيمته في «الريدانية»، ولكنه اختفى عدة أيام، وأعاد تجميع قواته. وفي مساء الثلاثاء ٢٧ يناير، هاجم طومان باي قوات العثمانيين، فبدأ من معسكر سليم الأول في بولاق ودخل القاهرة، وحقق قدرًا كبيرًا من النجاح، إلى الحد الذي جعل الخطباء يدعون له ثانية على المنابر عقب صلاة الجمعة التالية مباشرة، وكانوا قد دعوا لسليم الأول في الجمعة السابقة. وفي هذه المعركة لم يقف المصريون مكتوفي الأيدي؛ كانوا قد خبروا العثمانيين في الأيام القليلة الماضية، واكتشفوهم على حقيقتهم؛ قوم أكثر ظلمًا وعسفًا من المماليك، وثبت لهم أن كل ما أشيع بينهم من قبل عن ميل العثمانيين إلى العدل والإنصاف كان نوعًا من المبالغة والدعاية، ولعله جزء من الحرب النفسية التي تمهد لأي احتلال. المهم، اشترك المصريون في قتال العثمانيين، خاصة في مناطق الناصرية[1] وقناطر السباع، وكانوا يتلقون التعليمات مباشرة

---

(١) الناصرية: تقع بين السيدة زينب والقلعة.

من السلطان طومان باي، «ونادى السلطان في الناصرية وقناطر السباع للزعر والعيَّاق بأن كل من قبض على عثماني يأخذ ما عليه ويقطع رأسه ويحضرها بين يدي السلطان».

ورغم النجاح الذي حققه طومان باي واقترابه من النصر، فإن أمراء المماليك خذلوه هذه المرَّة أيضًا، وصحيح أنه لم تحدث منهم خيانة كخيانة جان بردي الغزالي في «الريدانية»، لكنهم تكاسلوا عن القتال، وملأهم الرعب من العثمانيين. ومع صباح السبت التالي مباشرة (٣١ يناير)، اكتشف طومان باي أنه صار وحده في الميدان ومعه عدد قليل من المماليك، فانسحب خارج القاهرة. وظل المصريون وجهًا لوجه أمام العثمانيين، يواجهون الموقف وحدهم، ويتعرضون لأبشع أنواع العقاب، وينالون أعنف الإيذاء لأربعة أيام متتالية. ومن لحظة انسحاب طومان باي بدأ العقاب، «ثم إن العثمانية طفشت في العوام والغلمان من الزعر وغير ذلك، ولعبوا فيهم بالسيف، وراح الصالح والطالح وربما عوقب من لا جنى».

والواضح أن السيف العثماني لعب في رقاب المصريين بشكل عشوائي بهدف العقاب والرغبة في الانتقام، وانتشر القتل في معظم مناطق القاهرة، وامتلأت الشوارع والطرقات بالجثث والرقاب، «فصارت جثثهم مرمية

على الطرقات من باب زويلة إلى الرملة، ومن الرملة إلى الصليبة إلى قناطر السباع إلى الناصرية إلى الصليبة، فوق العشرة آلاف إنسان في مدة هذه الأربعة أيام».

وهناك مؤرخ عثماني عايش تلك الفترة يتفق مع ابن إياس في وصف ما حدث، ولكنه يعطي تقديرًا مختلفًا لأعداد القتلى، يقول أحمد باش زاده: «وقد قُتل في هذه المعركة من الجراكسة وأهل مصر عالم عظيم»[١]. ويضيف قائلًا: «وامتلأت أسواق مصر وزقاقاتها بالجثث والجيف، بحيث كان لا يمكن العبور منها. ويُحكى أن عدد القتلى في المعركة الثانية كان قد بلغ إلى ستين ألفًا. وأمر السلطان بإحراق البيوت التي تحصَّن فيها الجراكسة، فاحترق جمع كثير بهذا الطريق»[٢]. والعبارة الأخيرة تؤكد أن كل شيء تم بعلم سليم الأول وبأوامره الشخصية.

وانطلق العثمانيون يحرقون البيوت بخيولهم، ينهبونها ويعبثون بما فيها، الأمر الذي دفع الأهالي إلى أن يغلقوا الأبواب بالطين ويصنعوا بدلًا منها خوخة صغيرة: «ولما كثر الاضطراب بالقاهرة ضيقت الناس أبوابها الكبار وجعلوها خوخًا صغارًا لا يدخل فيها فرس ولا راكب».

---

(١) الدكتور أحمد فؤاد متولي، مرجع سابق، ص١٨٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٨٩.

وإلى اليوم نرى في الريف والمدينة أن البيوت القديمة، التي بنيت حتى النصف الأول من هذا القرن، لها بوابة كبيرة، وفي إطار هذه البوابة باب صغير يسمى «خوخة»، يسمح للفرد العادي فقط أن يعبر منه، وربما يعود ذلك النمط من البوابات إلى تلك الأيام التي عاشها المصريون في خوف من أن يقتحم العثمانيون بيوتهم بخيولهم.

* * *

كان سليم الأول سعيدًا بما تحقق، وبما يقوم به جنوده في القاهرة، فقد أرسل خطابًا إلى كافل مدينة دمشق، يسرد له ما حدث، ويحكي بفخر ما تم، يقول:

> «وفي هذه الثلاثة أيام، يستمر القتال من الصبح إلى العشاء، وبعون الله تعالى قتلنا جميع الجراكسة، ومن انضم إليهم من العربان، وجعلنا دماءهم مسفوحة وأبدانهم مطروحة، ونهب عساكرنا قماشهم وأثاثهم وديارهم وأموالهم وبركهم وبرقهم ثم صارت أبدانهم للهوام»[١].

وربما كان قاسيًا على المصريين أن تظل مدينتهم مباحة أمام الجند لمدة أربعة أيام وبأوامر السلطان. لقد كانوا يعرفون طغيان العسكر، ولكنهم كانوا يعرفون أيضًا أن هناك

---

(١) المرجع السابق، ص١٩٣.

«كبيرًا» يشكون إليه، ويلجأون إليه، ربما كان الخليفة، أو كان القضاة، وأخيرًا السلطان، فما بالنا إذا كان السلطان نفسه هو الذي أمر باستباحة أموالهم وبيوتهم وأرواحهم، بل يسعد ويفخر بذلك! هنا انتبه الأهالي إلى أن سلطانهم الجديد يُكن لهم العداء والكراهية الشديدة، لذا تردد بينهم أنه وهو في الشام وفي إحدى الجلسات مع المقربين منه ويحيط به الغِلمان والصِّبيان المرد، صاح: «إذا دخلت إلى مصر، أحرق بيوتها قاطبة، وألعب في أهلها بالسيف»، وتقول نفس الرواية إن الخليفة كان حاضرًا ومستمعًا إلى ذلك التهديد، فتلطف به واسترضاه حتى تراجع، ولكن جاءت تلك الأحداث لينفذ ما هدد به، الأمر الذي يجعل مؤرخًا مثل ابن إياس يحمد الله تعالى في نهاية تلك الأيام، على أن السيف لم يلعب في رقاب المصريين جميعًا، وتوقف عند عشرة آلاف أو ستين ألفًا كما تذكر الرواية العثمانية.

وعلى العموم، فإن الميول العدوانية من قِبل سليم الأول تجاه المصريين كانت واضحة قبل أن يصل مصر، فقد اصطحب الغوري أثناء خروجه من مصر عددًا كبيرًا من العلماء ورجال الطرق الصوفية، «خلفاء المشايخ، مثل خليفة سيدي أحمد البدوي، وسيدي عبد القادر الجيلاني،

وسيدي إبراهيم الدسوقي، وأمثالهم»[1]. وكانت العادة أن يخرج هؤلاء المشايخ مع السلاطين في المعارك الكبرى، وكان السلطان هو الذي يستدعيهم كنوع من المشاركة المعنوية للجنود، وكنوع من إضفاء الصبغة الدينية على المعركة، وإظهار أن رجال الدين يساندون مواقف السلاطين! ولكن هؤلاء المشايخ كانوا من المصريين، لم يكونوا كالجند أتراكًا أو جراكسة. ولما هزم الغوري دخلوا إلى حلب وأقاموا فيها بعض الوقت قبل أن يعودوا إلى مصر. ولما وصل سليم الأول إلى حلب، استعدوا للخروج منها خشية لقائه، فلما رأى موكبهم وأعلامهم، وكانوا يقدَّرون بنحو الألف (طبقًا لرواية ابن زنبل)، سأل عنهم وعرف أمرهم، فاستدعاهم إليه، «فلما مثلوا بين يديه أمر برمي رقابهم واحدًا بعد واحد، ولم يرحم منهم كبيرًا لكبره ولا صغيرًا لصغره، فقتلهم عن آخرهم»[2].

* * *

عاود طومان باي الهجوم، فلم يوفَّق. ثم كرر المحاولة ولاقى نفس المصير. وعندما شعر بالهزيمة النهائية، ذهب عند هرم خوفو، وتحت سفحه وقف ينشد قصيدة مطولة

(١) ابن زنبل، طبعة عبد المنعم عامر، ص٤١.
(٢) المرجع السابق، ص٤٢.

بالعامية المصرية تصوِّر معاركه وما حدث له، ثم انطلق إلى أحد مشايخ العربان في البحيرة (الشيخ حسن بن مرعي) يختبئ عنده، وكان صاحب فضل على ذلك الشيخ؛ فقد كان سجينًا في عهد الغوري وقرر الغوري ألَّا يفرج عنه نهائيًّا، فلما تولى طومان باي السلطنة، أفرج عنه ورد إليه اعتباره. وتصوَّر طومان باي أن الشيخ سيحفظ له الجميل. وبالفعل أقسم له على المصحف أنه لن يغدر به ولن يخونه. ولكن الشيخ حسن سارع إلى سليم الأول بما لديه. وأخيرًا قُبض على طومان باي والتقى وجهًا لوجه مع سليم الأول، ودار بينهما عتاب.

عاتبه سليم الأول بأنه طلب مقدمًا منه أن يخطب باسمه على المنابر ويتبعه على أن يتركه ـ نيابة عنه ـ في حكم مصر.

فرد طومان باي قائلًا: «أنا والله ما أخذت السلطنة برغبتي وإنما قومي وعسكري اختاروني ورغبوا في أن أكون أنا السلطان عليهم لما علموا من زهدي في ذلك المآل. فلما تقلدت ذلك وجب عليَّ أن أرد عنهم، وأدافع عن أموالهم وأنفسهم وأولادهم وحريمهم».

ثم سأله طومان باي: «كيف تستحل قتل المسلمين وترمي عليهم بالمدافع والنيران؟ كيف بك إذا وقفت بين يدي رب العالمين؟».

فرد عليه سليم الأول قائلًا: «أنا ما جئت عليكم إلا بفتوى علماء الأعصار والأمصار».

وعاد سليم الأول ليقول له مؤكدًا: «لو أطعتني من الأول وجعلت السكة والخطبة باسمي، ما جئت لك ولا دست أرضك».

فرد طومان باي: «الأنفس التي تربت في العز لا تقبل الذل، وهل سمعت أبدًا لأسد يخضع للذئب؟!».

وأُخذ طومان باي إلى محبسه. قال سليم الأول لحاشيته: «والله مثل هذا الرجل لا يُقتل، ولكن أخروه في الترسيم حتى ننظر في أمره»[١].

تردد أن سليم الأول أراد أن يعفو عن سلطان مصر طومان باي، وأن يأخذه معه إلى إستانبول أو ينفيه إلى مكة. وأقام الصدر الأعظم عدة ولائم فاخرة لطومان باي حضرها كل وزراء سليم الأول[٢].. ولكن وشايات خاير بك وجان بردي الغزالي أدت في النهاية إلى إعدام طومان باي شنقًا على باب زويلة.

كان طومان باي قد أودع السجن، فلما خرجوا به مقيدًا على البغلة، مر بالشوارع ملقيًا السلام والتحية على الجميع.

---

(١) الحوار كاملًا في كتاب ابن زنبل، ص١٣٣-١٣٦.

(٢) راجع: الدكتور أحمد فؤاد متولي، مرجع سابق، ص٢١٩.

واحتشد الأهالي ليروا بطلهم الأسير في طريقه إلى لحظة النهاية. واستقبل هو مصيره بشجاعة حقيقية تليق بأبطال الأساطير، فقد وقف تحت المشنقة رابط الجأش، ثابت النفس، والتفت إلى الناس من حوله طالبًا منهم: «اقرأوا لي سورة الفاتحة ثلاث مرات». وكان هو البادئ بالقراءة، «فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات، وقرأ الناس معه».

وأخيرًا توجه إلى المشاعلي (عشماوي) قائلًا له: «اعمل شغلك». وتردد بين المصريين فيما بعد أن الحبل قد قُطع به مرتين. فلما تمت عملية الشنق[1] «صرخت عليه الناس صرخة عظيمة وكثر عليه الحزن». ويقرر ابن زنبل أن ذلك اليوم كان «أشأم الأيام، وبكت عليه الأرامل والأيتام».

كان مبعث الحزن على طومان باي أنه كان عادلًا ولم يُعرف عنه الظلم، بعكس باقي السلاطين الذين حكموا مصر، وأنه لم يستمتع بالسلطنة، بل قضاها في جهاد ونضال، وأنه لم يسعَ إلى السلطنة بل إن الأهالي ممثلين في العلماء ورجال

---

(١) أشرف على تنفيذ الشنق حاكم ذو القادر علي بك بن شهسوار، انتقامًا لوالده الذي شُنق في نفس المكان قبل خمس وأربعين سنة بأمر من السلطان قايتباي، وذلك لأنه كان في رعاية المماليك ثم انضم إلى العثمانيين. راجع: الدكتور أحمد فؤاد متولي، مرجع سابق، ص٢٢٢.

التصوف هم الذين طلبوا إليه وألحوا عليه بقبول المسؤولية بعد أن تردد وامتنع حين طلب منه المماليك ذلك. فقد كان يمثل كل المعاني والقيم التي يتطلع إليها المصريون في السلطان: العدل، والزهد في السلطة، وأن يكون لهم رأي في اختياره، وأن يصون ويدافع عن الوطن. ولذا فإن قتله بهذه الطريقة كان صدمة عنيفة لهم؛ «لم يُسمع بمثل هذه الواقعة فيما تقدم من الزمان، أن سلطان مصر شُنق على باب زويلة قَطُّ، ولا علقت رأس سلطان على باب زويلة قَطُّ»[1].

---

(١) منذ شنق طومان باي عند باب زويلة، نشأت علاقة خاصة بين الأهالي وهذا الباب، فهو يذكرهم بتلك اللحظة الحزينة. ولسنوات طويلة ظل كل من يمر بهذا الباب يتوقف ليقرأ الفاتحة على روح طومان باي. وسكن الباب بعض المتصوفة فمنح تسمية خاصة هي «باب المتولي» أو «بوابة المتولي»، وقيل إن «المتولي» هو أحد أسماء طومان باي قبل أن يتولى السلطنة. وحتى الآن فإن السيدات الشعبيات اللاتي يعانين من العقم يذهبن إلى هذا الباب اعتقادًا منهن أنه مكان مبروك ويمكن أن يساعدهن على الإنجاب. وبشكل عام نسج الأهالي حول هذا الباب قصصًا ترقى إلى مستوى الأساطير. ودخل باب زويلة أيضًا الأدب العربي، فقد أنشأ محمد سعيد العريان سنة ١٩٤٧ روايته البديعة «على باب زويلة»، والتي تحكي قصة طومان باي وهزيمته وضياع استقلال مصر. وتحوَّل طومان باي إلى بطل من أبطال السير الشعبية التي يرددها الرواة والمنشدون، لينضم بذلك إلى عنترة بن شداد وأبي زيد الهلالي والظاهر بيبرس وغيرهم. راجع: الدكتور عبد المنعم ماجد، «طومان باي». وراجع أيضًا: إدوارد وليم لين، «عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم».

وعقب شنق طومان باي، بدأت الاستعدادات كي يصعد سليم الأول إلى القلعة، ويجلس «رسميًّا» على مقعد حكم مصر، فأمر بتنظيف الشوارع والطرقات من الجثث التي تعفنت حتى لا يفسد الهواء، فجمعت الجثث وألقيت في النيل، وكان المفروض أن تغسَّل وتكفَّن وتدفن في المقابر طبقًا للتقاليد الإسلامية والمصرية المعمول بها، وباعتبار سليم الأول مسلمًا أيضًا.

تمت عملية تنظيف الشوارع، وكان صعود سليم الأول إلى القلعة يعني معاناة أخرى لسكان القاهرة، خاصة في المناطق القريبة من القلعة، فقد كان عليهم أن يهجروا بيوتهم ويخلوها نهائيًّا، و«نادى السلطان سليم شاه في الصليبة وقناطر السباع بأن أصحاب الأملاك التي في الصليبة وجامع ابن طولون يخلون من بيوتهم، فإن السلطان سليم شاه طالع إلى القلعة ليقيم بها. وصار يكرر المناداة في كل يوم بذلك المعنى، فخرجت الناس من بيوتهم على وجوههم، وانطلق فيهم جمرة نار».

وعادت الحكاية ثانية، يخرج الأهالي من بيوتهم ويقتحمها الجند بخيولهم، وينهبون كل ما فيها، ويسد الأهالي أبوابهم بالطين ويضيقونها، ولكن لا شيء يجدي، فقد هدم الجند ما بناه الأهالي وسيطروا على المدينة، «صاروا كالجراد

المنتشر من كثرتهم، من الصليبة إلى جامع قوصون إلى قناطر السباع إلى داخل باب زويلة، وما خلا منهم موضع في المدينة».

وأخيرًا، في يوم ٢٠ محرم ٩٢٣هـ (١٥ فبراير ١٥١٧م)، دخل سليم الأول بموكبه من باب النصر متوجهًا إلى القلعة، واستقبله الأهالي بالتأييد ولم يكن أمامهم غير ذلك، و«ارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس قاطبة».

وفيما يبدو، فقد انتشى من هذا الاستقبال الذي لم يتوقعه، وربما لم يخطر بباله من قبل أن يأتي من إستانبول ليُستقبل في مصر ويجلس على كرسي الحكم فيها، وهو الأمل الذي طالما راود آباءه وأجداده. وفي غمرة نشوته بهذه اللحظة وذلك الاستقبال، طمأن الأهالي على حياتهم، وأمَّنهم على أموالهم وممتلكاتهم، وطلب إليهم أن يعودوا إلى ممارسة حياتهم العادية. وهو بالضبط ما طلبه منهم الخليفة أثناء موكبه المشابه لموكب سليم الأول الآن حين دخل القاهرة عائدًا من حلب. وما حدث عقب النداء الأول من الخليفة، تكرر أيضًا هذه المرة عقب نداء السلطان، فقد واصل الجنود فسادهم: الاعتداء على البيوت، ونهب ممتلكات

الأهالي، ولم يأبهوا بمناداة السلطان، «فكان ينادي كل يوم في القاهرة بالأمان والاطمئنان، والنهب والقتل عمَّال من جماعته ولا يسمعون له، وحصل منه للناس الضرر الشامل».

الفصل الرابع

ترحيل المصريين

«ففارقت الناس أوطانها وأولادها وأهاليها، وتغربوا من بلدهم إلى بلد لم يطأوها قَطُّ».

ابن إياس

حين أُخبر السلطان سليم الأول بنبأ القبض على خصمه طومان باي تنفس الصعداء، وقال: «الآن ملكنا ملك مصر»[١]. وصفا الجو لسليم الأول في مصر بشنق طومان باي، واختفى أي احتمال لقيام أي مقاومة لوجود العثمانيين في مصر، وبدا الأمر أمام الأهالي وكأنه في طريق الاستقرار، فقد دخل سليم الأول مصر، وقتل وأحرق كما شاء، وانتقم من الذين قاوموه، وشنق خصمه السلطان طومان باي علنًا على باب زويلة. إذن لم يعد

(١) راجع: ابن زنبل، ص١٣٢.

ينقصه شيء. واطمأن الأهالي لبعض الوقت يلملمون جراحهم ويتجرعون أحزانهم. ولكن خاب ظنهم، فما زال في جعبة سليم الأول الكثير من المفاجآت المحزنة لهم.

ذات صباح سَرت في القاهرة شائعة مخيفة أقضت مضجع الجميع في العاصمة، فقد تردد أن السلطان سليم الأول قرر أن يأخذ عددًا من المصريين معه عند عودته إلى إستانبول. كانت الشائعة غريبة، ولغرابة الشائعة لم يصدقها كثيرون. المكذبون استندوا إلى أن الأمر كله مجرد كلام، وأن سليم الأول حقق حلمه في أن يستولي على مصر، وأن يسقط دولة المماليك. أما الذين صدقوا الشائعة، فقد اعتمدوا على أن سليم الأول يمكن أيضًا أن يفعل أي شيء. وهل هناك أبشع من شنق سلطان مصر على باب زويلة؟! واعتمدوا على الحكمة القائلة: «لا دخان بغير نار». على العموم، انتظر الجميع أن تحسم الأيام هذا الأمر وتقرر إن كانت الشائعة لها أساس من الصحة أم لا.

لم يطل الانتظار بالأهالي، فقد انتشرت الشائعة يوم الأربعاء ٢٤ ربيع الأول ٩٢٣هـ (١٧ أبريل ١٥١٧م)، ولم يكد يأتي يوم الجمعة حتى ثبت أنها صحيحة تمامًا.

في صباح ذلك اليوم (الجمعة) اجتمع عدد من كبار رجال ابن عثمان ووزرائه في المدرسة الغورية (التي كان قد

بناها قانصوه الغوري) لتحديد المسافرين إلى إستانبول، وأخذوا في استدعاء المطلوبين. ولنتأمل فئات ونوعيات الذين تقرر سفرهم:

«أعيان الناس من القضاة والشهود والمباشرين والتجار وأعيان تجار المغاربة وتجار الوراقين وتجار الشرب والباسطية وجماعة من البردادرية والرسل». وبذلك اتضح أن اختيارهم وقع على الصفوة الثقافية في مصر؛ «القضاة والشهود». ففي زمن لم يكن هناك غير الفكر الديني، كان هؤلاء هم المفكرين والمثقفين ورجال الرأي.

واختاروا أيضًا رجال الرأسمالية المصرية من كبار التجار الذين يقودون حركة نقل البضائع والتجارة بين مصر ودول العالم، ويبعثون بالرحلات لاستكشاف الأسواق والبضائع الجديدة.

ولم يكتفِ وزراء ابن عثمان بذلك، بل طلبوا أيضًا الحرفيين؛ «طائفة من السوقة المتسببين والمرخمين والمبلطين والحدادين وغير ذلك». وفي زمن لم يكن هناك جامعات ولا مدارس فنية، كان هؤلاء الحرفيون هم المعلمين وكبار المهندسين الذين أجادوا الفنون وأتقنوها ويعلمونها للأجيال التالية لهم، وهم الذين أنشأوا البيوت المملوكية والمساجد والمدارس، وأبدعوا المشربيات

والأبواب والسقوف والسجاجيد، وصنعوا الصواني المكفتة وغيرها وغيرها، وهم الآن يُطلبون للرحيل عن وطنهم.

ولم تنتهِ بعد قائمة المطلوبين، فقد طلبوا «جماعة من أعيان اليهود». كان اليهود المصريون جزءًا أساسيًّا في المجتمع، وعملوا في نحو «مائتين وخمسين حرفة يدوية، فضلًا عن ممارستهم لحوالي مائة وسبعين نمطًا من النشاط في مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم والتجارة والمال... وكان اليهود موجودين في الجهاز الإداري والحكومي بنسبة أعلى من نسبتهم السكانية في المجتمع»[1]، وربما لهذا السبب لم يطلب العثمانيون أي يهودي، ولكن طلبوا مجموعة من أعيانهم.

حُدِّد الذين سيُرَحَّلون إلى إستانبول، وجرى استدعاؤهم إلى المدرسة الغورية حيث أُعلموا بالأمر، ولم يُطلق العثمانيون سراحهم ليعودوا إلى بيوتهم وأعمالهم ثانية، بل «ألزموا كل واحد منهم بأن يُحضر له ضامنًا يضمنه، فلما أحضروا لهم الضامن، أطلقوا سراحهم إلى حال سبيلهم». لقد وضعوا القيد الذي يضمن لكل مطلوب أن

---

(١) راجع في ذلك: الدكتور قاسم عبده قاسم، «اليهود في مصر ـ من الفتح العربي حتى الغزو العثماني»، مرجع سابق، الفصل الثالث.

يسافر، وهو الضامن الذي يمكن أن يؤخذ به إذا تخلَّف أو امتنع عن السفر، وهذا يعني أنه لم يكن هناك مجال للاختيار أو الاعتراض على طلب السفر، فالموضوع كله أمر مفروض واجب النفاذ.

* * *

بعد ثلاثة أسابيع بالضبط، بدأت عمليات الترحيل، وكان أول الراحلين جماعة من اليهود، خرجوا إلى ميناء بولاق وتوجَّهوا من هناك إلى الإسكندرية، ولم يخرجوا فرادى، بل «أخذوا نساءهم وأولادهم ومضوا». وكان ذلك يوم الجمعة الموافق ١٧ ربيع الآخر ٩٢٣هـ (١٠ مايو ١٥١٧م) على جاري العادة.

وفي نفس اليوم خرجت مجموعة أخرى من المهنيين؛ «خرجت طائفة من البنائين والمهندسين والنجارين والحدادين والمرخمين والمبلطين، وفيهم من مسلمين ونصارى، حتى طائفة من الفعلة».

وهكذا، خرج في اليوم الأول ليس فقط ممثلون لمعظم المهن، ولكن أيضًا أفراد من جميع الأديان الموجودة في مصر: الإسلام والمسيحية واليهودية. والأمر المؤكد أن العثمانيين لم يقصدوا ذلك قصدًا، ولكن أبناء الأديان الثلاثة كانوا يعيشون نسيجًا اجتماعيًّا وحضاريًّا واحدًا،

وتلقوا المأساة معًا وعايشوها جميعًا، فالظلم لا يفرق بين دين وآخر ولكنه يعم الجميع ويشملهم. مر ذلك اليوم بهدوء يملأه الحزن والألم لإخراج أبناء البلد.

أما اليوم التالي فلم يمر بنفس الهدوء، بل حدث فيه ما كشف عن المشاعر الحقيقية للمصريين تجاه إخراجهم من وطنهم. كان المفروض في ذلك اليوم (السبت) أن تخرج مجموعة من القضاة والشهود المطلوبين للسفر. وفي اللحظة الأخيرة اعترض اثنان من القضاة على السفر، كلٌّ بطريقته، كان أحدهما شافعيًّا والثاني حنفيًّا. أما الشافعي، فكان القاضي شمس الدين الحلبي، أراد ألَّا يغادر، وأعلن ذلك صراحة وببساطة، فكان الرد سريعًا وعاجلًا؛ حُمل عنوة من بيته إلى بولاق حيث السفينة التي ستُقله إلى الإسكندرية، وقد «قاسى من العثمانية غاية البهدلة من الضرب وأنزلوه المركب على رغم أنفه». كان القاضي الشافعي بسيطًا وساذجًا، تصوَّر أنه يكفي أن يُبدي اعتراضًا على الترحيل فيُعفى عنه. أما زميله الحنفي، فقد كان أكثر إدراكًا لتركيبة العثمانيين، لذا فقد اعترض بشكل آخر؛ اختفى تمامًا وغاب عن الأنظار، وهرب إلى حيث لم يستطيعوا الإمساك به، وربما خرج من القاهرة أو عاش باسم جديد متخفيًا،

إنه بدر الدين بن الوقاد. وقد أثار هروبه حنق العثمانيين وغيظهم، فها هو قاضٍ يعترض عليهم وينفذ رأيه وهم أهل القوة والجبروت. لذا لم يجدوا غير الضامن الذي ضمنه حين أُعلم بالسفر ليعاقب هو، وكان الضامن هو يونس نقيب الجيش؛ «حصل على نقيب الجيش من الدفتردار ما لا خير فيه، وبهدله وهمَّ بضربه». كان ضرب القاضي الشافعي ومعاقبة ضامن القاضي الحنفي الذي هرب رسالة شديدة الوضوح للأهالي، فعلى الضامن أن يكون رقيبًا على من ضمنه وإلا فسينال أقسى العقوبة إذا هرب، وأنه لا مفر من سفر من طُلب إلى السفر. وكان ما حدث مفجرًا لمزيد من الأحزان لدى الجميع، فعلى الذين يسافرون ألَّا يتحملوا فقط ألم هجران وطنهم وفقدان أهلهم، بل كان عليهم أن يتحسبوا للمصير الذي ينتظرهم، حيث يذهبون إلى مجتمع آخر ووسط أناس لا يعرفون لغتهم، ولا كيف سيستقبلونهم، ولا ما سيجري عليهم هناك، فلربما بِيعوا هناك في سوق الرقيق، وهذا هو ما يحدث عادة للأسرى وللمخطوفين، وكانوا هم الاثنين معًا.

وإذا كان المطلوبون للرحيل قد تُركوا أحرارًا في القاهرة، واكتفى العثمانيون بمن يضمنهم، فإن الأمر سيختلف

بمجرد بلوغ السفينة التي أقلتهم من بولاق عبر النيل إلى الإسكندرية، حيث عُوملوا كأسرى، ففي الإسكندرية كان عليهم أن ينتظروا عدة أيام حتى يكتمل وصولهم من القاهرة لتُقلهم السفينة إلى إستانبول، وقد أمر سليم الأول بأن يقضوا أيامهم في الإسكندرية داخل سجونها، و«رسم بأن الجماعة الذين أتوا من مصر يسجنون في الخانات وفي أبراج الإسكندرية إلى أن يتكاملوا»، أما زوجاتهم فقد وضعن في أماكن منفصلة؛ «وضعوهم في الأبراج ونساءهم في الخانات»، والخانات هي فنادق ذلك العصر.

قُدِّر عدد الذين أخرجوا من مصر بألف وثمانمائة، وقُدِّر بعدة آلاف. وإذا أدركنا أن عدد سكان القاهرة كان قرابة ٢٥٠ ألفًا، فهذا يعني أن السلطان سليم الأول قد انتقى صفوة الصفوة، وهم عدد لا بأس به. وبمعيار اليوم، حيث بلغ فيه سكان القاهرة أكثر من ١٢ مليون مواطن، فإن هذا الرقم يقترب من المائة ألف. وبخروجهم انهارت الصناعات والحِرف في مصر، بالإضافة إلى أن هناك «خمسين صنعة» تعطلت وبطلت أثناء وجود سليم الأول في مصر.

وقد ساد العنف والرعب في مصر أيام رحيل المصريين.

وموطن الحزن أن المصريين اعتادوا أن يستقبلوا الآخرين في وطنهم، جاءهم الفاطميون والأكراد والمماليك وغيرهم وغيرهم. الجميع يأتون ويذهبون وهم باقون، ملح الأرض وطينها. أما هذه المرَّة فقد انقلبت الآية، جاء العثمانيون ليُخرجوا بعضًا منهم. والدلالة الرمزية أنهم لم يعودوا ملاكًا لأرضهم، ولا أصحابًا لوطنهم، بل هناك من يطردهم منه، ويحكم عليهم بالنفي والترحيل.

وقد سيطر الرعب على الأهالي، فقد كان توقعهم أن يقوم الجند العثمانيون باختطاف من يعنُّ لهم وحمله عنوة معهم، خاصة من السيدات والصبيان والجواري. وبالفعل، فإن المنادين كانوا يجوبون العاصمة من أقصاها إلى أدناها يحذرون النساء والصِّبية والجواري والعبيد من احتمال تعرضهم للاختطاف؛ «نادوا في القاهرة بأن لا عبد ولا جارية ولا امرأة ولا حتى صبي أمرد يخرجون إلى الأسواق حتى يسافر العسكر، ذلك خوفًا عليهم من التركمان أن يخطفوهم ويسافروا بهم».

لم يهتم العثمانيون بإبداء دوافعهم لترحيل هذا العدد من المصريين، ولم يكن يعنيهم في شيء أن يعلنوا أسبابهم، فما سألهم أحد عن ذلك، ولم يكن هناك خيار أمام الذين

فُرض عليهم أن يهجروا وطنهم. ولكن المصريين كانوا مشغولين بالأمر، يفكرون ويحاولون البحث والتنقيب، واهتدى تفكيرهم إلى سببين: الأول، أن سليم الأول يريد بناء مدرسة باسمه في إستانبول تشبه مدرسة الغوري التي أبدى إعجابه بجمال بنائها وعمارتها. ويبدو أن هذا السبب لم يقنع الجميع، خاصة أن العدد الذي سافر ضخم ويفوق بكثير مجرد مدرسة، بالإضافة إلى أن هناك أناسًا ليست لهم علاقة بالبناء أساسًا، مثل القضاة والشهود والتجار، ورغم ذلك تقرر سفرهم. ولذا فإن الآراء ذهبت إلى السبب الثاني، وهو أن عادة السلاطين العثمانيين إذا دخلوا مدينة يفعلون فيها نفس الذي فعله سليم الأول في القاهرة؛ «يأخذ من أهلها جماعة يمضون إلى بلاده، ويحضر جماعة إلى تلك المدينة عوضًا عن الذين أخذهم منها». وتردد آنئذٍ أن سليم الأول أحضر مجموعة من إستانبول ليقيموا بمصر بدلًا من الذين أُخرجوا منها.

والواقع أن أحدًا من المؤرخين لم يذكر لنا شيئًا عن هؤلاء الذين أحضرهم سليم الأول إلى مصر، ولا كم عددهم، ولا نوعية المهن التي يمتهنونها، ويبدو أن الأمر مجرد تكهن وزعم بلا مصداقية، ولا يجوز أن نعتبر الجند الذين جاءوا لحكم مصر وإدارة الأمور فيها بديلًا عن المصريين

الذين أُخرجوا، فهؤلاء الجند جاءوا للغزو أولًا ثم للحكم فيما بعد. وسواء أخذ سليم الأول أحد المصريين معه أم لم يأخذ، فإن دور هؤلاء الجند قائم ومرتبط بوجود الدولة العثمانية ذاتها في مصر.

* * *

لم تنقطع أخبار الذين سافروا من مصر. فبعد أن غادروا الإسكندرية وصلت إلى القاهرة مكاتبات تفيد بأن إحدى السفن التي تُقلهم قد غرقت ولم ينجُ أحد من ركابها؛ «غرقت في البحر المِلْح، وغرق فيها للناس جملة أموال، وغرق منهم نحو أربعمائة إنسان، ومنهم جماعة من الأعيان الذين خرجوا من مصر».

بعد ذلك بأكثر من عام، في رمضان ٩٢٤هـ (سبتمبر ١٥١٨م)، حضر إلى القاهرة شخص عثماني قادم من إستانبول ويحمل معه رسائل من المصريين هناك إلى ذويهم وأصدقائهم في مصر. ولم تكن الرسائل أقل سوءًا من المكاتبات السابقة، فقد كشفت هذه الرسائل عن حجم المعاناة التي يعانونها هناك، بل إن عددًا غير قليل منهم لم يستطع أن يتكيف مع الحياة في العاصمة العثمانية، وانتابهم الهم الشديد وماتوا. «ذكروا في كتبهم وفاة جماعة كثيرة من أهل مصر ممن توجه إلى إستانبول».

وقد كانت هذه الرسائل تذكر المصريين بجرمهم والمهانة التي أصابتهم.

ومع ذلك، فإن سليم الأول كان ماضيًا في طريقه، فلم يكد يمر شهر على وصول ذلك الشخص الذي يحمل الرسائل الحزينة، حتى أرسل سليم الأول يطلب مصريين آخرين إلى إستانبول ومن عدة مهن. ففي شهر شوال ٩٢٤هـ (أكتوبر ١٥١٨م)، وصل مرسوم إلى خاير بك يطلب فيه سليم الأول إرسال خمسة مباشرين إلى تركيا، وحدث معهم نفس الذي حدث مع إخوانهم الذين سبقوهم في السفر، فقد احتجزوا في القلعة وطُلب منهم مطلب غريب: «اكتبوا وصاياكم، ويوم الجمعة تسافرون». كان معنى كتابة الوصية واضحًا، إنه ذهاب بلا عودة. وإذا كان المصريون قد اجتهدوا في العثور على تفسير يبرر خروج المصريين قبل ذلك مع سليم الأول، ليطمئنوا أنفسهم بأنهم قد يعودون ثانية، فإن ما حدث لهم في البحر وفي إستانبول كان يؤكد أنه سفر بلا رجوع. أما أهل المطلوبين فإنهم لم يودعوهم، بل فعلوا شيئًا آخر، إذ أقاموا جنازاتهم وتلقوا فيهم العزاء حين أُنزلوا من القلعة إلى بولاق للسفر، «فقاموا النعيهم ودقوا عليهم بالطارات».

الطريف هذه المرَّة أن المباشرين المطلوبين عرضوا رشاوى على خاير بك ليعفيهم من السفر ويتحايل على المرسوم، كأن يرد على الخنكار سليم الأول بأنهم مرضى ولا يستطيعون السفر، ولكن المحاولة فشلت، لا لأمانةٍ أو التزام من خاير بك أو تعفف عن قبول الرشوة، فما كان ذلك يومًا واحدًا، وإنما خشية من بطش سليم الأول، بالإضافة إلى أنه في النهاية كان منفذًا للمراسيم فقط. وكان من بين الذين سافروا هذه المرَّة الأمير يوسف البدري وزير الديار المصرية.

ولم تتوقف طلبات سليم الأول، فما كاد المباشرون الخمسة يسافرون حتى أرسل يطلب اثنين من لاعبي الشطرنج في مصر، وكانا الأبرز في تلك اللعبة، وكان سليم الأول قد لعب معهما أثناء وجوده في القاهرة وأعجب بمهارتهما، وظل مصير هذه المجموعة الأخيرة معلقًا ـ المباشرون الخمسة ولاعبا الشطرنج ـ فقد قيل إنه حين وصلت السفينة بهم جزيرة أقريطن، خرج عليهم طائفة من الفرنجة الروادسة. وهنا اختلفت الآراء، فقد قيل وقع قتال بين الطرفين أدى إلى قتل المصريين جميعًا، وقيل إنهم لم يقتلوا بل اختطفوا أو اقتيدوا إلى الجزيرة عراة تمامًا، وهناك أكرمهم حاكم الجزيرة وأرسلهم إلى

سليم الأول، وقيل لم يصلوا نهائيًّا إلى إستانبول، وخفت الحديث عنهم بعد ذلك.

في العام التالي لهذه الواقعة عاد إلى مصر بعض الذين أخرجوا إلى إستانبول، وكانوا من المهنيين والحرفيين؛ «السيوفية والحدادين والبنائين والنجارين وغير ذلك من الصناع». ولعودتهم حكاية، فقد كلفوا بإنشاء جامع وحمَّام لسليم الأول، فأنجزوا ما طلب إليهم، ولما جاء سليم الأول يفتتح المسجد «وقفوا وقالوا إن خلفنا أولاد وعيال، وقد أنهينا العمل الذي رسم به الخندكار وما بقي لنا من شغل»، فوافق.

ولكن هذه الموافقة لم تكن نهائية، فقد سمح لهم فقط بأن يزوروا مصر ليطمئنوا على عيالهم وأولادهم. وبرغم أنهم يدركون أن عودتهم إلى مصر ليست إلا لأيام فقط، فقد سعدوا أنهم سيرون وطنهم ثانية. وحين تأهبوا للعودة حدث لهم نفس الذي حدث حين كانوا يتهيأون للرحيل من القاهرة، فقد طُلب إلى كل منهم أن يحضر ضامنًا يتعهد بمسؤوليته عن عدم حضوره إذا سولت له نفسه أن يقيم نهائيًّا في مصر، أو يهرب ولا يعود إلى إستانبول.

وصلت هذه المجموعة إلى مصر ليذكِّروا الأهالي

مجددًا بالمأساة التي كانوا يحاولون أن يتناسوها، وزاد الأمر حزنًا وبؤسًا حين أفاد هؤلاء بأن معظم الأعيان الذين رحلوا لقوا حتفهم هناك. ولا نعرف تفاصيل حياة هؤلاء الأعيان هناك، وهل كانوا أحرارًا طلقاء أم أودعوا السجون!

أما الحرفيون والصُّناع، فقد كان لهم شأن آخر، فقد عاشوا هناك على أمل العودة ثانية إلى وطنهم، وتصوروا أن بعض المهام ستوكل إليهم وبمجرد إنجازها سيسمح لهم بالرجوع، وهكذا اعتكفوا على عملهم، أدوه بإخلاص وبتفانٍ شديدين، أخرجوا كل فنونهم وإبداعهم، وأقاموا المساجد وأسسوا القصور والحمَّامات، وأطلعوا العثمانيين على روائع لم يشهدوها من قبل، فإذا هي قائمة داخل مدينتهم. كل ذلك على أمل أن ينال مجهودهم الرضا ويقال لهم عودوا. ولكن جاء موقف الخنكار سليم الأول بالسماح للبعض بالزيارة المؤقتة فقط لمصر، ليقطع أملهم، وليدركوا أنه لن يتركهم أبدًا ينعمون بالعيش في وطنهم وبين أهلهم، وأنهم سيعيشون غرباء ويموتون غرباء، ولذا فإن سلوكهم هناك بدأ يتغير، وصمموا على أن يعودوا. فإن كان سليم الأول قد أكرههم على

المجيء، فإنهم ما زال بإمكانهم أن يهربوا ويعيشوا في مصر هاربين.

وبعد عدة شهور من زيارة مجموعة من الحرفيين، في جمادى الأولى ٩٢٥هـ (مايو ١٥١٩م)، تشجعت مجموعة أخرى وهربت من إستانبول، ولم يتمكن العثمانيون من ملاحقتهم، فوصلوا إلى مصر وعاشوا فيها متخفين بأسماء جديدة، ويقينًا أنهم تخوفوا من أن يكشفوا أنفسهم ويعلنوا حقيقة أمرهم فيُعادوا ثانية إلى السجن الكبير في إستانبول أو يوسطوا في القلعة.

كان نجاح هذه المجموعة في الهرب مشجعًا للآخرين. ففي العام التالي قامت مجموعة ثانية تكرر نفس المحاولة، ولكنهم لم يوفقوا، وكان ينتظرهم مصير سيئ؛ «جماعة من الأعيان تسحبوا من إستانبول، قضاة ومباشرون. فلما بلغ الخندكار تسحبهم من إستانبول، شق عليه ذلك وأرسل خلفهم ستين شاويشًا، فقبضوا عليهم من أثناء الطريق ووضعوهم في الحديد، ودخلوا بهم إلى إستانبول وهم مشاة في الحديد ثم سجنوهم».

وأدى هذا المصير إلى مزيد من الإحباط للمصريين هناك، ولأن الحياة هناك كلها سجن، فإن عددًا آخر أقدم على محاولة الهروب، ولكن هذه المحاولة لم تنجح أيضًا،

ولكنهم لم يجبروا على العودة ثانية إلى إستانبول، بل كان هناك حل ثالث، وهو أن يُقتلوا على حدود إستانبول، وهذا هو المصير الذي كان ينتظر كل من يحاول الهروب. بل قيل إن بعض العثمانيين كانوا يشجعونهم على الهروب والعودة إلى وطنهم، ويسهلون لهم ذلك في البداية، وفي الطريق كان هناك من ينتظرهم ليخطف أرواحهم، ثم تُلقى أجسادهم في الصحراء!

طوال ذلك العام لم تتوقف محاولات الهروب. وأخيرًا جاء الفرج من الله على المصريين بوفاة سليم الأول في ذي القعدة ٩٢٥هـ (أكتوبر ١٥١٩م). وتولى بعده السلطنة ابنُه الأوحد سليمان في سنة ١٥٢٠م.

* * *

المتوقع من المصريين «المأسورين» في إستانبول أن يشعروا بارتياح وبفرحة في أعماقهم لوفاة آسرهم، وكان عليهم أن يترقبوا سلوك السلطان الجديد سليمان معهم، ليتبينوا مصيرهم. وقد كان سليمان عند حسن ظنهم وموافقًا رغبتهم، فعقب تقلده سيف السلطنة نصحه وزيره بري باشا بأن الخطوة الأولى التي عليه أن يفعلها هي العفو عن التجار المصريين، «وكانوا قد سُجنوا لا لسبب إلا لأنهم كانوا قد أغضبوا سليمًا السلطان

السابق»[١]. وربما كان هؤلاء المسجونون هم الذين حاولوا الهرب أو طالبوا بإعادتهم إلى وطنهم. وإذن، فإن سليم الأول لم يكن قد اكتفى بترحيلهم ولكنه أودع بعضهم السجن هناك.

وفي رمضان من العام التالي لتوليه السلطنة، سمح سليمان لبعض القضاة بالعودة إلى مصر زائرين فقط. وفيما يبدو، فإنه لم يحدث معهم ما سبق أن حدث لبعض زملائهم من طلب ضامن يضمنهم للعودة ثانية إلى إستانبول.

وفي شهر رمضان ٩٢٨هـ (يوليو ١٥٢١م)، سمح السلطان سليمان لعدد كبير من المصريين الذين ظلوا على قيد الحياة بالعودة إلى وطنهم نهائيًّا. ويبدو أن قرارات العفو كانت تصدر في شهر رمضان كمناسبة دينية عزيزة على المسلمين. «أعتق جميع الأسراء الذين كانوا بإسطنبول من أهل مصر، ولم يبقَ بها سوى أولاد السلاطين وجماعة من المباشرين وجماعة من أعيان الديار المصرية والأمراء المماليك والجراكسة».

ومِن تأمُّل الفئات التي يُسمح لها بالعودة، نكتشف أن

(١) راجع: «سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم»، ص١٨، تأليف هارولد لامب، ترجمة شكري نديم، ومراجعة أحمد ناجي القيس ومحمود الأمين، شركة النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٦١.

السلطان سليمان طبَّق نفس سياسة والده ولكن اختلف الأسلوب، فقد أبقى على كل الشخصيات التي يمكن أن يجتمع حولها المصريون، أو الرموز التي تذكِّرهم باستقلالهم وبكبريائهم السياسية والوطنية. وهؤلاء قد انقطعت أخبارهم تمامًا عن مصر ويبدو أنهم ذابوا هناك.

أما الذين سُمح لهم بالعودة فهم بعض الحرفيين والتجار، وهؤلاء كانوا قد أعطوا خبرتهم وقدموا فنونهم للأتراك وعادوا أشباحًا مهزومة ومكسورة، بقايا وأطلالًا مما كانوا عليه ذات يوم. ولذا فإن عودتهم أرضت المصريين، ولكنهم ربما لم يشعروا بالبهجة. فحين عفا عنهم السلطان سليمان وأعادهم، فإنه ربما فعل ذلك ليموتوا في وطنهم بدلًا من أن يموتوا لديه. فنحن لا نعرف أنهم عادوا إلى ممارسة مهنهم وأدوارهم في مصر، وكانت النتيجة أن تراجعت مستويات الفنون والعمائر والبيوت في مصر، و«حُرمت البلاد من جهود هؤلاء الفنانين، فأخذت فنون القاهرة في التأخر، بينما تقدمت فنون إستانبول وترعرعت»[١].

(١) الدكتورة سعاد ماهر، «مساجد مصر وأولياؤها الصالحون»، ج٥، ص٦، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨٣.

الفصل الخامس

إحراق المساجد والمقامات

لم يغفر الضمير المصري والعربي لجنود نابليون أنهم اقتحموا الأزهر بخيلهم وامتهنوا حرمة الجامع العريق. وربما لو تأملنا الواقعة من وجهة النظر الأخرى لالتمسنا للجنود الفرنسيين بعض العذر، فلو تحول الأزهر إلى مركز ومقر للمقاومة والتصدي للوجود الفرنسي في مصر، لباتت خطط النضال تخرج منه، واستطاع طلابه ومشايخه ـ خاصة مشايخ الصف الثاني[1] منهم ـ تحريك الأهالي وقيادة المقاومة أثناء ما عُرف بـ«ثورة القاهرة الثانية». يضاف إلى ذلك أن كبار قادة الحملة ـ نابليون وكليبر خاصة ـ لم يكونوا من المتدينين، ولا يرون لدور

---

(١) كان بعض كبار العلماء والمشايخ قد هادنوا نابليون وضمهم إلى الديوان، مثل الشيخ المهدي والشيخ الشرقاوي.

العبادة ذات الهيبة والاحترام التي يعامل بها أتباع الديانات المختلفة. ومع ذلك يظل ما ارتكبه الفرنسيون تجاه الجامع الأزهر جرمًا حضاريًا وأخلاقيًا بكل ما تعنيه الكلمة. ولقد جاء الانتقام سريعًا وعنيفًا حين قام أحد طلاب الأزهر (الشيخ سليمان الحلبي) باغتيال قائد الحملة الجنرال كليبر في حديقة قصره، وكان يسكن قصر الألفي، بأن طعنه عدة طعنات نافذة بسكين حاد.

ومع أننا لم ننسَ للفرنسيين اقتحام الأزهر، فإننا نتجاهل تمامًا ما فعله سليم الأول وجنده في المساجد والأماكن ذات التقدير الديني لدى المصريين في القاهرة، وهو ما يفوق بكثير ما فعله جنود نابليون، مع فارق مهم هو أن الفرنسيين لم يكونوا مسلمين، ولا زعموا أنهم ممثلو الإسلام وحُماته في العالم.

ففي أثناء القتال بين المماليك والعثمانيين، وعقب اقتحام طومان باي للقاهرة، قام بعض المماليك بمطاردة عدد من الجند العثمانيين في أحد شوارع القاهرة، وكانت المطاردة فيما يُعرف الآن بـ«شارع المعز لدين الله الفاطمي» من ناحية وكالة الغوري وقريبًا من باب زويلة، فهرب الجند إلى داخل جامع المؤيد، والمسجد بالطبع مكان آمِن ولن يمسهم أحد

بسوء داخله. ولكن بدلًا من أن يمكثوا بالمسجد إلى حين تهدأ الأمور ثم يخرجوا ثانية، إذا بهم يصعدون إلى مئذنتَي المسجد، ويتخذون منهما مركزًا لإطلاق الرصاص عشوائيًّا حول المسجد، وهو ما أدى إلى قتل وإصابة عدد من الأهالي الأبرياء الذين تصادف مرورهم بالمنطقة، ثم إن الأتراك استدعوا جماعة من العثمانية فدخلوا إلى مئذنتَي الجامع المؤيدي[1]، وصاروا يرمون

(١) يقع هذا الجامع الآن عند باب زويلة، وتطل مئذنتاه على نقطة الخيامية والدرب الأحمر، وقد أنشأه السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي الظاهري، وبدأ في إنشائه في الرابع من شهر ربيع الأول سنة ثمانٍ وعشرة وثمانمائة هجرية، قبل دخول العثمانيين مصر بقرن كامل. وقال عنه المقريزي في «خططه»، ج٢، ص٣٢٨: «هو الجامع الجامع لمحاسن البنيان، الشاهد بفخامة أركانه وضخامة بنيانه أن منشئه سيد ملوك الزمان، يحتقر الناظرُ له عند مشاهدته عرشَ بلقيس وإيوانَ كسرى». ثم زود الجامع بمكتبة كانت تضم حين إنشائه خمسمائة مجلد. وفي سنة ٨٢٢هـ رتبت فيه دروس للشافعية والمالكية والحنابلة، وفي تلك السنة أيضًا رتب فيه تدريس القراءات السبع للقرآن الكريم، وخلع السلطان على قاضي القضاة شمس الدين محمد بن سعد الديري الحنفي كاملية صوف بفرو سمور، واستقر في مشيخة التصوف وتدريس الحنفية. وهكذا كان المسجد ـ إلى جوار دوره الديني ـ مدرسة كاملة، لتدريس المذاهب الأربعة والقراءات والتصوف. راجع: «خطط» المقريزي، و«الخطط التوفيقية» لعلي مبارك.

على الناس بالبندق الرصاص ويمنعونهم من الدخول إلى باب زويلة.

كانت تلك المنطقة، كما هي الآن، من أكثر أماكن العاصمة حيوية، ولذا يمكن أن نتخيل ضخامة عدد المصابين. واستمر الجند في إطلاق الرصاص، مما منع الأهالي من الاقتراب تمامًا من منطقة الجامع. وهكذا تحول هذا الجامع معهم من دار للعبادة ولتلقي العلم وتدارس الدين إلى ساحة للاقتتال، وانقلبت المآذن من موقع يتمتع بجلال روحي، إذ يصعد منه الأذان ليملأ جو القاهرة إيمانًا وسكينة، إلى مقر للقتل وإشاعة الخوف والإرهاب في نفوس الأهالي.

لم تكن موقعة جامع المؤيد بالحادث الفردي أو العارض الذي يمكن التغاضي عنه، أو البحث عن بعض المبررات له، ولكنه كان بداية لسلسلة من الأعمال ضد المساجد والجوامع. وإذا كان بعض الجند قد جعلوا من جامع المؤيد ساحة للاقتتال، فإن قائدهم سليم الأول طوَّر الأمر إلى حرق بعضها.

كان طومان باي حين عاود اقتحام القاهرة ودخولها عقب معركة «الريدانية»، قد جعل من جامع شيخو

بالصليبية مقرًّا له، فلما انفض عن المماليك انسحب من الجامع والقاهرة. وعلى الفور انطلق الجنود في الأهالي قتلًا وانتقامًا، ولكن كان لا بد للجامع أن يصيبه هو الآخر جزء من الانتقام والعقاب، وهكذا قام الجنود بإحراق الجامع: «وأحرقوا جامع شيخو، فاحترق سقف الإيوان الكبير والقبة التي كانت به»، وظل الجامع محترقًا لفترة طويلة.

وإذا كان الجامع قد أحرق فما بالنا بالإمام، فهو الآخر كان ينتظره العقاب! وهكذا قُبض على الشيخ يحيى بن العداس وكان من الأشراف، ومثل بين يدَي سليم الأول: «ثم قبضوا على الشيخ يحيى بن العداس خطيب الجامع، وأحضروه إلى بين يدَي سليم شاه بن عثمان، فهمَّ بضرب عنقه»، ولكن لم يقدَّر للشيخ يحيى أن يُقتل، ويبدو أن الموضوع كان مثار لفظ واستياء عام؛ الأمر الذي دعا الخليفة إلى التوجه إلى سليم الأول وطلب العفو منه عن الشيخ يحيى: «فلما بلغ الخليفة ذلك ركب وأتى إلى ابن عثمان وشفع في ابن عداس وخلصه من القتل». ولا نعرف بالضبط هل حرض الخطيب المصلين على التصدي لسليم الأول أم لا، وهل شارك في القتال أم لا، ولكن لو أنه فعل ذلك لما نجا من القتل ولما عفا

عنه سليم الأول، فلم يكن يتسامح في أي موقف مضاد له حتى ولو كان بسيطًا.

وأهم ما تثبته هذه الواقعة أن إحراق المسجد لم يكن تصرفًا أهوج من الجند، ولكنه تم بعلم سلطانهم وبتوجيهه[1]. وامتد العدوان العثماني إلى معظم المساجد الكبرى بالقاهرة.

كان المماليك قد لجأوا عقب هزيمتهم إلى المساجد يهربون داخلها من فتك العثمانيين، ظنًّا منهم أن

---

(١) هز إحراق الجامع وجدان المصريين. وقد وضع أحد الشعراء قصيدة مطولة يحكي فيها ما فعله العثمانيون بمصر، وتوقف أمام ما جرى لجامع شيخو قائلًا:

لهفي على شيخو وجامعه الذي ... قد كان للصلوات مجتمع الورى
درست معالمه بحرق صار من ... بعد التزخرف والرياضة أغبرا

والجامع أنشأه الأمير الكبير سيف الدين شيخو الناصري في سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية، ورفق بالناس بالعمل فيه وإعطائهم أجورهم، وهذا يعني أنه حين أحرق الجامع قد قارب قرنين من الزمان. وقال عنه المقريزي: «هذا الجامع من أجلِّ جوامع ديار مصر». حول الجامع وصاحبه الأمير شيخو، راجع: «خطط» المقريزي، ج٢، ص٣١٣، مكتبة الثقافة الدينية بالعتبة. وراجع أيضًا: علي مبارك، «الخطط التوفيقية»، ج٥، ص٨٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

وجودهم داخل المسجد سيخفف من العقوبة التي تنتظرهم، أو يذكِّر خصومهم بالمشترك الديني بينهم، ولكن «صاروا العثمانية تهاجم الجوامع، وتأخذ منها المماليك الجراكسة، فهجموا على جامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون، وغير ذلك من الجوامع والمدارس والمزارات، ويقتلون من فيها من المماليك والجراكسة»[1].

لا يتعين علينا أن نتوقع ممن يقتحمون المساجد أن يخلعوا نعالهم أو يتوضأوا ويصلوا ركعتَي السُّنة (تحية المسجد) كما يفعل عامة المصريين والمسلمين، فهم هنا

---

(١) إذا تأملنا أسماء المساجد التي ذكرها ابن إياس، فهي كانت وإلى اليوم أكبر وأعرق مساجد القاهرة والعالم الإسلامي كله. فالجامع الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى. وجامع الحاكم أو الأنور هو الجامع الذي بناه الحاكم بأمر الله، ويقع قريبًا من باب الفتوح، وهو تحفة معمارية وفنية. أما جامع ابن طولون فهو أسبق تاريخيًّا من كل تلك المساجد، وقد بناه أحمد بن طولون في بداية تألق شخصية مصر الإسلامية، ويتميز هذا الجامع بمئذنة فريدة في طرازها، إذ لها بوابة مستقلة خارج المسجد. ويقع الآن عند نهاية شارع قدري بالسيدة زينب. وإذا كانت المساجد الكبرى لم تسلم من اقتحام وانتهاك العثمانيين، فما بالك بالمساجد الصغيرة والزوايا والتي كانت تملأ القاهرة.

سيدخلون شاكي السلاح، متأهبين للقتل وإسالة الدماء داخل بيت الله.

* * *

امتد العدوان إلى المدارس، وهي جامعات ذلك الزمن.

أما المزارات والأضرحة، وهي موضع التقدير والمهابة لدى معظم المصريين، وموضع الرجاء لدى المعوزين والمأزومين منهم، فقد تعرضت هي أيضًا للهجوم والمداهمة من جانب الجنود، بل وأسيلت الدماء داخلها.

هاجم الجند الأضرحة في البداية بحجة البحث عن المماليك الهاربين منهم. وبالفعل كان بعضهم محتميًا بتلك الأضرحة والمزارات، ولم يشفع لهم وجودهم داخلها. وفيما بعد عاود الجنود اقتحام الأضرحة، ولكن في هذه المرَّة لم يكن هناك مماليك هاربون، بل كان الهدف هو سرقة النذور.

يأتي في مقدمة هذه الأجنحة والمقامات مقام السيدة نفيسة رضي الله عنها، يشعر المصريون تجاهها بحب خاص ينبع من أنها أساسًا تنتمي إلى آل البيت. والمصريون لديهم هوى خاص تجاه آل البيت، خاصة

نسل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وكانت السيدة نفيسة حفيدته. ولذا حين ضيق العثمانيون الحياة على المصريين ذهب بعضهم إلى مقام السيدة نفيسة[١] يحتمون به، وكان هذا المقام هو خط الدفاع

---

(١) هي نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكانت «من الصلاح والزهد على الحد الذي لا مزيد عليه». وقد جاءت إلى مصر مع زوجها في «رمضان سنة ثلاث وتسعين ومائة. وكان لقدومها إلى مصر أمر عظيم، تلقاها الرجال والنساء بالهوادج من العريش»، ويُروى أن الإمام الشافعي لما دخل إلى مصر حضر إليها وسمَّع عليها الحديث. «وكان للمصريين فيها اعتقاد عظيم وهو إلى الآن باقٍ كما كان». وقيل إن قبرها أحد المواضع المعروفة بأن الدعاء فيه مستجاب، وأول من بنى على قبرها عبد الله بن السري بن الحكم أمير مصر، ومكتوب على اللوح الرخامي بباب ضريحها أن البناء تم في شهر ربيع الآخر سنة ٤٨٢ هجرية. وكان بالضريح قنديل في القبة فوق المقصورة بجوار الضريح، «فإن من كان بعينه داء من رمد ونحوه من أهل المحروسة وغيرها (رجالًا ونساء) يذهب في ليلة الحضرة إلى الزيارة، فيبيت هناك ويكحل عينيه من زيت القنديل، ويدفع للوقاد ما تيسر من النقود، ويرون في ذلك شفاء، فإذا تم الشفاء يأتون بالنذور والهدايا، ولذلك القنديل شهرة تامة في هذه الخاصية». وحين كانت السيدة نفيسة في مصر وكثر زوارها أرادت أن ترحل من مصر إلى بلاد الحجاز، «فشق على أهل مصر وسألوها الإقامة». وقد كان ـ وما زال ـ يزور قبرها كبار العلماء والرحالة الأجانب الذين جاءوا إلى مصر؛ «أقبل على زيارتها في الحياة وبعد

الأخير لهم، وربما توهموا أن قدر صاحبة المقام سيروع هؤلاء الجند الغزاة، ولكنهم لم يكن ليروعهم إيمان ولا أي شيء، لذا هاجموا المقام، «وملكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة رضي الله عنها، فدخلوا إلى ضريحها وداسوا على قبرها وأخذوا قناديلها الفضة، والشمع الذي كان عندها، وربط الزاوية، وقتلوا في مقامها جماعة من المماليك والجراكسة، وغير ذلك من الناس الذين كانوا احتموا بها». ولم تتوقف السرقة والاعتداء على مقام السيدة نفيسة فقط، بل امتد ذلك إلى غيره من المقامات. وكان التبرير جاهزًا وقائمًا؛ أنهم يبحثون عن المماليك، فقد ذهبوا إلى مقام الإمام الشافعي: «هجموا على مقام الإمام الشافعي

الممات خلق لا يحصون من العلماء والخلفاء والأولياء وغيرهم». وكان يتولى نظارة هذا المقام الخلفاء العباسيون. وذكر السخاوي في كتاب «المزارات» أن أول من تولى النظارة عليها المعتصم بالله أبو الفتح بتوقيع سلطاني من السلطان الناصر حسن سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة. وظل المقام في نظارة الخلفاء حتى إذا جاء سليم الأول انتزعه من أيديهم. وإلى اليوم لا يزال هذا المقام موضع إقبال الكثيرين من المصريين من البسطاء، وحتى معظم الوزراء الحاليين والسابقين. راجع: علي مبارك، «الخطط التوفيقية»، ج٥، ص٣٠٧-٣٠٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦. وراجع أيضًا: الدكتورة سعاد ماهر، مرجع سابق.

رضي الله عنه، ونهبوا ما فيه من البسط والقناديل في حجة المماليك والجراكسة». وذهبوا أيضًا إلى مقام الإمام الليث: «وكذلك مقام الإمام الليث بن سعد أيضًا نهبوا ما فيه».

الفصل السادس
تخريب القلعة وبيوت القاهرة

كان ترحيل الفنيين والصُّناع المصريين إلى إستانبول نوعًا من التفريغ البشري لمصر، وما لبث أن أعقبه سطو مادي على ممتلكات المصريين ومنجزاتهم التاريخية، واتجه سليم الأول إلى القلعة أولًا.

وتعود القلعة إلى عصر صلاح الدين، فقبله كانت قصور الفاطميين في قلب القاهرة، ولكن صلاح الدين أراد أن يؤسس مقرًّا للحكم، يكون في موقع متميز يصعب على مديري الانقلابات أو على أي غازٍ اقتحامه أو حتى الوصول إليه، وتم اختيار تلك الصخرة من هضبة المقطم، والتي انفصلت عنها لتكون موقعًا للمقر الجديد. وعهد صلاح الدين إلى وزيره الأمير بهاء الدين قراقوش، صاحب الشهرة الواسعة لدى

المصريين بالطغيان بإنشاء القلعة. وجُلبت الحجارة لها من أهرامات الجيزة، وتم تعبيد طريق خاص من الهرم إلى مكان البناء لنقل الحجارة[1]. ويذكر المقريزي أن قراقوش «هدم الأهرام الصغار التي كانت بالجيزة تجاه مصر، وكانت كثيرة العدد، ونقل ما وجد بها من الحجارة». ولم يمتد العمر بصلاح الدين ليسكنها، إذ لم ينتهِ العمل في بنائها إلا على عهد الملك الكامل محمد ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب. وكان الرحالة ابن جبير قد زار مصر أثناء بناء القلعة، وكتب أن من بين الذين شاركوا في البناء بعض الإفرنج، وهم بعض الأسرى الصليبيين الذين كانوا في القاهرة، وذكر أيضًا أن آلافًا من العمال والبنائين المصريين قد شاركوا في بنائها.

ومنذ الملك الكامل، سكنها كل ملوك وسلاطين مصر.

وداخل القلعة - أيضًا - استقبل الظاهر بيبرس الخليفة العباسي المستنصر بالله الذي فر من بغداد أمام التتار وجاء إلى مصر هاربًا ومستنجدًا، وقلد الخليفة المستنصر ملك مصر الظاهر بيبرس «عمامة سوداء موشاة بالذهب وعباءة أرجوانية والسلسلة وخاتم العرش من الذهب،

(١) هذا الطريق هو شارع الهرم اليوم.

وهذه الأشياء كانت شعار الدولة العباسية». وبتقليد بيبرس هذه الأشياء صار حاكمًا شرعيًّا لمسلمي الشام والحجاز ومصر.

وقد أشار ابن جبير إلى أن كل سلطان كان يضيف إليها (القلعة)؛ فقد أنشأ السلطان حسن ـ صاحب الجامع العظيم الذي يحمل اسمه ـ قاعة «البيسرية»، وكانت تضاء بتسع وأربعين ثريًّا من الفضة البيضاء الخالصة والمطلية بالذهب، وكان ارتفاعها ثماني وثمانين ذراعًا، وبها شبابيك من الذهب الخالص وقبة مصوغة من الذهب وشرفات من الذهب أيضًا، أما الحوائط فمغطاة بالرخام الملون[1].

وأنشأ السلطان الملك الصالح عماد الدين إسماعيل بن قلاوون قاعة «الدهيشة»، وجيء بحجارة خاصة لها من حلب وحماة، واستدعى الرخام لها من سائر الأمراء[2].

ولم يفت السلطانة شجرة الدر[3] أن تترك بصمتها هي الأخرى فأنشأت صالة «الأعمدة».

(١) المقريزي، مرجع سابق، ص٢١٢.
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) كانت القلعة مسرحًا لصراعات شجرة الدر، وبها قُتلت، ووجد الأهالي جثتها عارية إلى جوار أحد أسوار القلعة ذات صباح.

وظل سلاطين مصر يسكنون القلعة ويحكمون من خلالها، حتى جاء سليم الأول وصعد إلى القلعة، وفعل بها ما لم يخطر ببال أحد؛ «ربط الخيول من الحوش إلى باب القلعة إلى عند الإيوان الكبير وباب الجامع الذي بالقلعة، وصار زبل الخيل هناك بالكيمان على الأرض».

ثم بدأ رجاله في تخريب القلعة وانتزاع أغلى ما فيها؛ «شرع في فك الرخام الذي بالقلعة في قاعة البيسرية وقاعة الدهيشة وقاعة البحرة والقصر الكبير وغير ذلك من أماكن بالقلعة». وانتهوا من فك الرخام فاتجهوا إلى ما يليه؛ «فك العواميد السماقي التي كانت في الإيوان الكبير». وانتقلوا من العواميد إلى المكاحل (المدافع) النحاسية التي كانت بالقلعة.

وما حدث في القلعة لم يكن نهاية المطاف، فقد كان على الأهالي أن يحملوا هذه الأشياء من القلعة وينقلوها إلى السفن في ميناء بولاق[1] لتحملها إلى الإسكندرية ومنها إلى إستانبول. والذي حدث أن أرباب الدرك اجتمعوا في أحد الأيام حول بوابات القاهرة (باب النصر، باب الفتوح، باب زويلة، وغيرها)، وصاروا

---

(١) كان مجرى النيل في منطقة بولاق، وظل كذلك حتى جرى تحويله في عهد الخديو إسماعيل ليمر في مجراه الحالي.

يقبضون على كل من يدخل إلى المدينة أو يخرج منها، حتى لو كانوا من القضاة، فلم يفرقوا بين غني وفقير ولا رئيس ووضيع، كما يقرر ابن إياس. ثم أخذوا يربطونهم جميعًا في الحبال، والناس في ذهول مما يحدث لهم، «حصل لهم بهدلة من الضرب والسك وخطف العمائم»، فلا يعرفون لماذا جُمعوا ولماذا رُبطوا في الحبال، ولا يدركون ما الذي يراد بهم. وأخيرًا انكشفت الأمور واتضح المقصود؛ «أسفرت هذه الواقعة عن أنهم جمعوا الناس حتى يسحبوا المكاحل النحاس الكبار التي كانت بالقلعة».

وسحبوا المكاحل ثم الأعمدة فيما بعد، وكانوا يسحبونها بطريقة عجيبة؛ «صاروا يربطون الرجال بالحبال في رقابهم ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم». لقد عاملوا الرجال كما تعامل حيوانات الجر، الخيول والثيران وغيرها. وحين أنزلوا الأعمدة ارتجت منطقة الصليبة المجاورة للقلعة، وكانت لحظة أليمة غرق معها المصريون في حزن عميق.



فرغ العثمانيون من تخريب القلعة، فاتجهوا إلى باقي بيوت القاهرة يفعلون فيها الشيء نفسه. «صار يحيى بن نكار

يركب ويأخذ معه جماعة من المرخمين، فيهجمون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام السماقي والزرزوري الملون، فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء قاطبة، حتى القاعات التي في بولاق وقاعة الشهابي أحمد ناظر الجيش، وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس وغير ذلك».

أما يحيى بن نكار هذا الذي كان يقود المرخمين، فإنه واحد من الذين سارعوا إلى تأييد ابن عثمان ومساندته بمجرد وصوله إلى مصر، وسيصبح بعد رحيل سليم الأول «داودار»[١] القاهرة.

أما المرخمون الذين زينوا البيوت والقاعات وعمروها وعاشوا للبناء والإعمار، فقد جاءهم الوقت ليفرض عليهم أن يخربوا ما شيدوه في سنوات، وأن يهدموا التراث المعماري والفني في القاهرة الذي تكوَّن خلال عقود من السنين، وربما قرون.

وإذا كانت الظروف قد فرضت على المرخمين أن

---

(١) كلمة «داودار» جاءت من الكلمة العربية «دواة»، ومن اللاحقة الفارسية «دار» بمعنى الصاحب والقيِّم، وتعددت مواقع وأدوار صاحب هذا المنصب، لكنه في الإدارة العثمانية كان يعني «رئيس الكتاب». راجع: الدكتور أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق.

ينقلبوا من البناء إلى الهدم، فقد فرضت على عامة المصريين أن يقوموا بتعبئة ذلك الرخام كله في صناديق ويحملونه على أكتافهم إلى السفن في ميناء بولاق لإعمار إستانبول!

الفصل السابع
نهب المكتبات والمخطوطات العربية

«أخذوا منها من كل شيء أحسنه، ما لا فرح به آباؤه ولا أجداده من قبله أبدًا».

ابن إياس

حين وقعت الواقعة وسقطت الدولة المصرية أمام جحافل العثمانيين، كانت مصر هي المركز الثقافي للعالم الإسلامي، حيث كان انتقال الخلافة إلى مصر قد أدى إلى انتقال الفقهاء والشعراء والمؤرخين إليها، وبشكل عام فإن وجود الخلافة في مصر قد أدى إلى ترعرع الثقافة العربية على أرضها، فـ«حيث تكون الخلافة يكون الإيمان والعلم»[1].

وبعد غروب شمس الإسلام في الأندلس، انتقل عدد

---

(١) السيوطي، «حسن المحاضرة»، ج٢، ص٦٦.

كبير من فقهاء وعلماء الأندلس إلى القاهرة. ومع استقرار دولة المماليك وانقضاء التهديدات والمخاطر الضخمة من حولها، عقب انتهاء الحروب الصليبية من جانب، وانتهاء العداء مع المغول بدخولهم الإسلام من جانب آخر، فإن كل هذا قد انعكس على الأوضاع الثقافية. وقد عبَّر ابن خلدون عن ذلك في المقدمة قائلًا: «لا أوفر اليوم في الحضارة من مصر، فهي أم العالم، وإيوان الإسلام، وينبوع العلم والصنائع».

ورغم أن المماليك لم يكونوا مصريين ولا عربًا بالأساس، فإنهم اعتبروا أنفسهم كذلك. والحق أنهم لم يعرفوا لأنفسهم وطنًا غيرها، وارتبطت حياتهم بها وبمصيرها، فلم يكن لهم انتماءات عائلية أو عنصرية خارجها. ورغم أن لغتهم لم تكن في الأساس العربية، فقد كانوا يتعلمون الخط العربي والقرآن والشرع حتى عُرفوا بـ«الكتابية»[١]. ومن خلال ابن إياس ندرك أن السلطان قانصوه الغوري كان يجيد اللغة العربية، وكانت له مجالس ومناظرات مع الفقهاء، وأن له ديوان شعر بالعربية تم تحقيقه ونشره في القاهرة مؤخرًا. أما السلطان

(١) عبد المنعم ماجد، «التاريخ السياسي لدولة سلاطين المماليك»، ص٣٠١، مكتبة الأنجلو، ١٩٨٨.

طومان باي فإنه لم يكن فقط يجيد العربية، بل كان يردد الأشعار بالعامية المصرية. ومن صفحات ابن زنبل الرمَّال نعلم أنه عند هزيمته الأخيرة أمام سليم الأول، وقف على سفح الهرم الأكبر وألقى قصيدة مطولة يشرح فيها معاركه وسر هزيمته أمام سليم الأول. وعلى العموم فإن مجرد اختياره للهرم ليقف عنده ويلقي قصيدته الأخيرة في تلك اللحظة إشارة لا تخلو من دلالة على مدى انتمائه إلى مصر.

كل هذا انعكس على الثقافة، وهكذا امتلأت القاهرة بالمدارس، وكانت كل مدرسة تضم مكتبة ضخمة، بالإضافة إلى مكتبات المساجد، وكذلك المكتبات الخاصة في بيوت الأمراء وكبار التجار وغيرهم. أما الجوامع خارج القاهرة في المدن المصرية، فكانت بدورها مدارس للعلم وبها مكتبات ضخمة أيضًا، هكذا كان الحال في الإسكندرية وفي رشيد وفي طنطا وفي المنصورة وفي قوص بالصعيد، وغيرها.

وقد رصد تقي الدين المقريزي في «خططه» أكثر من سبعين مدرسة بالقاهرة، من بينها المدرسة الفاضلية التي ضمت مكتباتها في وقت معين مائة ألف مجلد، وكذلك المدرسة المحمودية التي أنشأها الأمير جمال الدين

محمود بن علي الاستادار، وعمل بها خزانة كتب «لا يعرف اليوم بديار مصر والشام مثلها»، كما يقول المقريزي، وقد ضمت هذه الخزانة (المكتبة) قرابة أربعة آلاف مجلد (مخطوط).

أما المكتبات الخاصة فقد كانت هي الأخرى غنية بالكتب في مختلف فروع العلم والمعرفة. ولم يكن يبخل أصحابها بالمال في سبيل اقتناء الكتب واجتلاب الخطاطين للكتابة، أو كانوا يكتبون بأنفسهم، إحدى هذه المكتبات كانت تضم مائة ألف وأربعة وعشرين مجلدًا، وكانت مملوكة للقاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي.

* * *

جاء سليم الأول ليستولي على هذه المكتبات، وينهب ما فيها من المخطوطات والمجلدات لينقلها إلى إستانبول. والغريب أن هذه الجريمة ـ تخريب الذاكرة العربية وسرقة تراثها وإبداعاتها على مدى قرون ـ لم تستغرق من ابن إياس سوى بضع كلمات، يقول: «ثم إن الوزراء استدرجوا لأخذ الكتب النفيسة التي في المدرسة المحمودية والمؤيدية والصرغتمشية، وغير ذلك من المدارس التي فيها الكتب النفيسة، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها». ورغم الكلمات الشحيحة التي

ذكرها ابن إياس، فإنها تكفي لتقديم صورة عامة لما تم، فالنهب امتد إلى كل المدارس، ولم تُستثنَ منه مدرسة واحدة، وإن كان قد ذكر عدة مدارس وكانت هذه هي الأكثر شهرة. ويؤكد المؤرخ الكبير أن النهب كان مركزًا على الكتب النفيسة!

ونحن نعرف من المقريزي أن المدرسة المحمودية كانت بها مكتبة تضم أربعة آلاف مجلد، وقد نُهبت، إلى حدٍّ أن علي مبارك وجد في هذه المكتبة، بعد ذلك بأكثر من ثلاثة قرون، حين كان يؤسس دار الكتب الخديوية وبدأ ينقل إليها مخطوطات المكتبات والمساجد، ثمانية وخمسين مخطوطًا فقط[1]. وبالطبع فإن معظم المخطوطات كانت قد حُملت إلى إستانبول، وما زالت هذه المخطوطات هناك، وقد استدل عليها بعض الباحثين المصريين نظرًا لأنها كانت «محبسة» وتحمل شارة المدرسة المحمودية.

وتكمل مؤرخة إسلامية معاصرة الصورة قائلة: «انتزع الكتب من المساجد والمدارس والمجموعات الخاصة

---

(١) الدكتور أيمن فؤاد السيد، «المكتبات الوطنية»، ورقة مقدمة إلى ندوة مائة عام على وفاة علي باشا مبارك، والتي عقدت بمقر المجلس الأعلى للثقافة في سبتمبر ١٩٩٣.

ليودعها مكتبات العاصمة التركية. وما زال منها إلى اليوم بقية كثيرة في مكتبات إستانبول، ومنها مؤلفات خطية لكثير من أعلام المصريين في القرن التاسع الهجري، مثل المقريزي والسيوطي والسخاوي، مما يندر وجوده بمصر نفسها صاحبة هذا التراث العلمي»[١].

وذكر عدد من المهتمين بالمخطوطات العربية أن سليم الأول نقل من مصر كل المخطوطات المهمة التي تناولت تاريخ مصر، وهذه المخطوطات جميعها في مكتبات إستانبول الآن.

أما الدكتور عبد الوهاب عزام فيؤكد أنه من بين المكتبات التي نُهبت، كانت مكتبة قانصوه الغوري، وكانت بها النسخة الأولى من شاهنامه الفردوسي، وكان الغوري قد أمر بترجمتها ـ نظمًا ـ إلى التركية، ولا تزال هذه النسخة أيضًا في إستانبول[٢].

والحقيقة أنني حاولت البحث عن رقم إحصائي بعدد المخطوطات والمجلدات التي نهبها سليم الأول من

---

(١) الدكتورة سيدة كاشف، «الجامع الأزهر ودوره في نشر الثقافة العربية الإسلامية» من كتاب «تاريخ المدارس في مصر الإسلامية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

(٢) راجع: الدكتور عبد الوهاب عزام، مرجع سابق.

مصر، ولكنني لم أعثر على مثل هذا الإحصاء. ويعود الأمر إلى عدة أسباب، من بينها أن المجلدات لم تكن تحمل أرقامًا أو بطاقات خاصة للفهرسة كما هو سائد الآن. ولا يمكن أن نذهب إلى أن كل المخطوطات القديمة الموجودة في تركيا قد أُخذت من مصر، ذلك أن سليم الأول نهب مكتبات البلدان العربية التي مر بها في كل من حلب ودمشق وغزة وغيرها، بالإضافة إلى مكتبات الحجاز والمدينة واليمن، وقد سيطر العثمانيون على هذه البلدان بسقوط مصر والشام.

وتمتلك تركيا الآن أعلى رقم من المخطوطات العربية في العالم الإسلامي، بل يفوق ما لديها كل ما لدى العواصم الإسلامية الكبرى. فهناك في مكتبات إستانبول قرابة ٢٥٠ ألف مخطوطة ونحو ٨٠٪ منها باللغة العربية. والواقع أن نسبة كبيرة من هذه المخطوطات حُملت من مكتبات مصر والشام والحجاز.

وكان السطو على المخطوطات وتخريب المكتبات بداية مرحلة شديدة الظلمة في تاريخنا: «كانت المدينة الإسلامية تتألق بعلومها وفنونها في ظل دولة المماليك مدة ثلاثة قرون، فجاء الفتح التركي بولايته ليطفئ هذا السراج المنير مدى ثلاثة قرون أخرى، وأصاب الأزهر

ما أصاب الحركة الفكرية كلها من الانحلال والتدهور، واختفى من حلقاته كثير من العلوم التي كانت زاهرة من قبل»[1].

---

(١) الدكتورة سعاد ماهر، مرجع سابق، ج١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧١.

الفصل الثامن

نقل الخلافة واعتقال الخليفة

لم يكن إخراج الخبرات المصرية إلى إستانبول آخر أحزان المصريين، فقد أصابهم سليم الأول بصدمة أخرى، إذ طلب إلى الخليفة أن يغادر مصر هو الآخر.

كان الخليفة العباسي (أمير المؤمنين) أعلى سلطة في العالم الإسلامي. وبعد اجتياح التتار للعاصمة العباسية بغداد، هرب الخليفة المستعصم إلى القاهرة. وبعد نجاح الجيش المصري في عصر بيبرس في هزيمة التتار وصدهم عن العالم الإسلامي في «عين جالوت»، استقر الخليفة نهائيًّا في مصر، وظلت الخلافة العباسية قائمة اسمًا ومقرها القاهرة. وكان وجود الخليفة في مصر يعطيها قدرًا من الثقل الروحي والسياسي، فالخليفة في النهاية رمز وحدة العالم الإسلامي وقوته. وحتى وإن لم يكن

يمارس أي دور عملي، فإنه كان يملك ولا يحكم. واعتاد سلاطين مصر وفقهاؤها، وكذلك جمهورها، على توقير الخليفة والاعتزاز به، ومنحوه ما يستحقه من هيبة وتقدير. فلما سقطت مصر أمام العثمانيين وباتت محتلة، وذهب عنها سلطانها واستقلالها، فإن الغازي سليم الأول قرر أيضًا أن يأخذ معه كل مصادر قوة مصر وثقلها السياسي والحضاري. وبينما كان المصريون مهمومين بأنباء ترحيل الذين وقع عليهم الاختيار من العمال والفنيين، امتد الأمر إلى الخليفة؛ «أرسل ابن عثمان يقول لأمير المؤمنين: اعمل ورقك حتى تسافر إلى إستانبول».

ولم يتوقف هذا المطلب عند شخص الخليفة فقط، بل امتد أيضًا إلى من يمتون إليه بصلة قرابة: «قالوا له سافر أنت وأولاد عمك خليل وصهرك محمد بن خاص بك. فلما بُلِّغوا ذلك تنكدوا أجمعين». والطبيعي أن يتنكدوا وأن يحزنوا، فقد عاشوا في مصر منعمين مكرمين، أما سليم الأول فلا أمان له. وكان لا بد للخليفة أن يقلق ويضطرب، فهو لم يُطلب للسفر وحده، ولكن كل من يمت إليه بصلة قرابة حميمة، أي كل من يمكن أن تؤول إليه الخلافة، أو يحق له ـ نظريًا ـ أن يطالب بها.

ولم يكد يمضي أسبوعان على إبلاغ الخليفة بالاستعداد

للرحيل، حتى كان قد غادر القاهرة هو وأسرته. وحزن المصريون يومها كثيرًا، ويمكن لنا أن نتخيل مدى حزنهم، فقد كان ذلك أقوى وأعنف نتيجة لسقوط الدولة المملوكية، وأدركوا أن قاهرتهم لم تعد جوهرة ودرة العالم الإسلامي، وفقدت الامتياز الذي نالته من قبل: «حصل للناس على فقد أمير المؤمنين من مصر غاية الأسف، وقالوا قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت بإستانبول وهذه من الحوادث المهولة».

كان الخليفة مرهوب الجانب لدى السلطان سليم الأول وهو في القاهرة، وكان نافذ الكلمة. وحين انتقل إلى إستانبول نشبت خلافات مادية بين الخليفة وأولاد عمه، فأثاروا الأمر لدى السلطان، «وتكلموا في حقه بالباع والذراع». وكان الخليفة قد أقبل على مفاتن الدنيا فـ«أظهر فتكًا زائدًا وأنهم بالعيش واشترى له جواري يضربن بالجُنك»، فوجد السلطان في ذلك فرصة جيدة للإطاحة بالخليفة، فأبعده خارج إستانبول، وضيَّق عليه العيش. وظل الخليفة مبعدًا محددة إقامته حتى تُوفِّي السلطان سليم الأول وتولى السلطنة ابنه سليمان، الذي بادر على الفور بالإفراج عن الخليفة، واستدعائه إلى إستانبول ثانية، وأكرمه ورد له اعتباره.

❋ ❋ ❋

وهناك قضية دارت حولها الخلافات، وهي «الخلافة»، وهل تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة للعثمانيين أم لا؟ وقد ذهب عدد من المؤرخين إلى أنه لم يحدث تنازل رسمي، ومن ثَمَّ فإن السلاطين العثمانيين لا يستحقون لقب الخلافة. البعض الآخر يرى أن العثمانيين لم يشغلوا أنفسهم بهذه القضية إلا بعد دخول إمبراطوريتهم في مرحلة الضعف والانهيار. أما المؤرخون العثمانيون، فيميلون إلى أن الخليفة العباسي تنازل تمامًا عن الخلافة، ولكنهم يختلفون في توقيت هذا التنازل: هناك من قال إنه تم عقب هزيمة «مرج دابق»، وأن التنازل جرى في حلب وفي حضور قضاة المذاهب الإسلامية الأربعة، وهناك من يرون أن التنازل تم عمليًا منذ أن لُقب سليم الأول على منابر القاهرة بعبارة «خادم الحرمين الشريفين».

وأيًا كان الرأي، وهل تنازل الخليفة العباسي أم لم يتنازل، فإن العثمانيين قد نالوا الخلافة منذ أن سيطروا على مصر والشام بسيوفهم وبنادقهم، واستحقوها بمنطق السلاح والقوة.

وعقب استيلائهم على مصر نُقلت إلى إستانبول بقية رموز الخلافة، فإلى جوار الخليفة حُملت أيضًا بردة الرسول ولواؤه وباقي متعلقاته، وهي ما زالت موجودة في إستانبول إلى الآن.

الفصل التاسع
تجاور البرقع وبنات الخطأ

«قصدي أمشِّي نساء مصر على طريقة نساء إستانبول مع أزواجهن».

قاضي عسكر سيدي جلبي

تمتعت المرأة المصرية والعربية بقدر غير قليل من الاحترام والتقدير على عهد الدولة المملوكية، وشاركت في مناحي الحياة المختلفة، واعترف بها المجتمع شريكًا فاعلًا في إطار التقاليد الإسلامية[1]. والنموذج الحي

---

(١) لعبت زوجات السلاطين وأمهاتهم أدوارًا سياسية معينة، فهناك خوند زينب، إحدى زوجات السلطان إينال التي «صارت تدير أمور المملكة من ولاية وعزل»، وكانت إذا دخلت على السلطان الأشرف قايتباي يقوم لها ويعظمها، بتعبير ابن إياس. وغيرها كثيرات. وامتد الدور السياسي إلى جواري السلاطين، وكن يتوسطن لرفع الظلم عن أفراد وفئات من عامة الشعب، كما

لذلك هو شجرة الدر التي حكمت مصر وانتقلت معها الدولة الأيوبية إلى المملوكية، وخُطب على المنابر باسمها.

ومنذ دخول العثمانيين إلى مصر، تغيرت النظرة العامة إلى المرأة. وربما لا تجد في أقوال ومواقف السلطان سليم الأول شيئًا خاصًّا بالمرأة سوى ما ذكره ابن إياس من أنه كان بين الذين رحلوا عن مصر سيدات: «وفيهم نسوان أيضًا وأولادهم صغار ورُضَّع». ولم يذكر لنا المؤرخ شيئًا عن هوية هؤلاء النساء اللائي تم ترحيلهن. هل هن

حدث سنة ٧٣٧هـ حين توسطت «ست حدق» مربية السلطان الناصر محمد بن قلاوون التي استطاعت أن ترفع ظلم الولاة عن التجار الذين كانوا يصادرون تجارتهم. ودلالة هذا أن المصريين، حكامًا ومحكومين، كانوا يعترفون بدور المرأة، فلا تجد فئات المواطنين غضاضة في نقل شكواهم إلى السلطان عبر سيدة. والحكام أيضًا يستمعون ويستجيبون. ويبدو أن هذا النفوذ الذي نالته المرأة كان يصيب بعض الفقهاء بالحنق فنددوا بذلك، فكتب ابن تيمية محذرًا: «أكثر ما يفسد الملك طاعة النساء». ولكن المناخ العام لم يكن مستعدًّا لأن يؤخذ بهذا التحذير، فالدور الذي لعبته المرأة كان في كل مجالات الحياة، السياسة والتجارة وحتى التعليم والثقافة. ولاحظ أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر حينئذ أن المرأة تتمتع بحرية كبيرة في شوارع القاهرة وأسواقها ومتنزهاتها. راجع: الدكتور أحمد عبد الرازق، «المرأة في مصر المملوكية»، القاهرة، ١٩٧٥.

زوجات؟ ولكن لو أنهن كذلك لما خصهن بالذكر. ربما كن من أصحاب المهن المختلفة، خاصة أنه كانت توجد سيدات في الكثير من الحِرف، وفي المجالات الفقهية والثقافية كانت هناك المحدِّثات والفقيهات والشاعرات ومحفظات القرآن.

أما جنود سليم الأول فقد اتخذوا اتجاهًا آخر في التعامل مع السيدات: «تزايد منهم الفساد في حق الناس، ثم صاروا يطلعون بالنساء إلى القلعة ويحشرون بها في أطباق المماليك التي بالقلعة، وصنعوا بالطباق أدناه بوزة وصارت حانة»، وكانت الطباق قد بُنيت أساسًا لتدريب المماليك حين يُشترون وتربيتهم تربية إسلامية.

وربما تصور البعض أن العثمانيين كانوا يصعدون بنوعية معينة من النساء وهن ما كُن يسمين «بنات الخطأ»، ولكن الأمر غير ذلك؛ لقد كُن من عامة الشعب، وكانوا يخطفونهن من عرض الطريق. يكمل ابن إياس: «تزايد الفساد حتى صاروا يخطفون النساء والصِّبيان المرد وعمائم الناس من الطرقات والأسواق والأزقة في النهار والليل».

ويبدو أن الجند وجدوا أن الصعود بالنساء إلى القلعة

يقتضي منهم وقتًا ومجهودًا، فأخذوا في الاعتداء على النساء في الشوارع والطرقات. لنتأمل الواقعة التالية: «قيل إنهم خطفوا امرأة عند سلم المدرسة المؤيدية، وفسقوا بها جهارًا عند سبيل المؤيدية تحت دكان الذي يبيع الكعك، والناس ينظرون إليهم وهم يفسقون بها، ولم يجسر أحد من الناس أن يخلصها منهم». شكا الناس إلى الوالي، ونقلوا إليه ما يجري من فسق وفساد، وربما كان في ذهن الأهالي موقف سابق للسلطان الغوري، فقد حدث في عهده أن «شوش» بعض الجند على إحدى السيدات، فما كان من الغوري إلا أن وسط هؤلاء الجند (أعدمهم)، أما هذه المرَّة فالواضح أنه لم يحدث حتى مجرد لوم للجند، بل إن المنادين كانوا يطوفون بالقاهرة ومعهم التعليمات التالية: «... أحد من الناس لا يضع على الطرقات خيال ظل ولا مغاني عرب ولا غير ذلك، ولا يبطئ بزفة عريس إلى بعد العشاء، ولا يمشي في الأسواق من بعد العشاء، وأن الأسواق تغلق من بعد المغرب».

ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بل إن الوالي خاير بك وجَّه باسمه نداء آخر أشد قسوة من النداء الأول: «إن خاير بك نادى في القاهرة بأن لا امرأة تخرج من بيتها ولا صبي

أمرد، ولا يتوجهون إلى السيدة نفيسة ولا إلى مشهد الحسين ولا إلى بين القصرين».

وتكمن أهمية هذه النداءات في عدة أمور:

أولًا: أنها صادرة عن أعلى سلطة في البلاد. وهذا يعني أنه عاجز عن ردع الجنود أو أن عقليته ترفض دور المرأة.

ثانيًا: أنها تطلب من المصريين التخلي عن مباهج حياتهم وعن فنونهم؛ خيال الظل والمغاني.

ثالثًا: أنها تضع بذور احتجاب المرأة وعزلتها عن الحياة العامة. ولا خروج إلى بين القصرين، وهو أكبر متنزهات القاهرة آنئذٍ وبه أكبر حدائقها، وكان المطلوب أيضًا ألَّا تخرج السيدات إلى الأضرحة والمقامات.

هذا الموقف سيكشف عنه بوضوح بعد ذلك بثلاث سنوات قاضي عسكر سيدي جلبي الذي أعلن فور وصوله القاهرة: «قصدي أمشِّي نساء مصر على طريقة نساء إستانبول مع أزواجهن».

وبدأ جلبي يصدر تعليماته لتحقيق نيته وهدفه: «... بأن امرأة لا تخرج إلى الأسواق مطلقًا، ولا تركب على حمار مكاري، وأن لا يخرج إلى الأسواق إلا العجائز فقط». والنداء كان صارمًا، إذ حدَّد عقوبة لمن لا يلتزم وينفذ

التعليمات: «كل من خالف من بعد ذلك من النساء تضرب وتربط بشعرها في ذنَب أكديش، ويطاف بها في القاهرة، فحصل للنساء بسبب ذلك غاية الضرر». ثم عاد القاضي ليعلن ويؤكد ما سبق: «امرأة لا تخرج من بيتها مطلقًا، ولا تركب على حمار مكاري مطلقًا». وعاد أيضًا ليقرر عقوبة جديدة، وهذه المرَّة ليست على المرأة، بل على صاحب الحمار الذي تركبه المرأة: «كل مكاري أركبَ امرأة شُنق من يومه». وكانت تلك العقوبة بداية لانحسار مهنة المكارية، وفي تلك الفترة «باعت المكارية حميرها قاطبة وبطل أمر الحمير المكارية».

* * *

واتجه العثمانيون بعد ذلك إلى زي المرأة وثيابها. كانت المصرية ترتدي الجلباب ذا الأكمام شديدة الاتساع والتي تكشف عن ذراع المرأة كاملة وأجزاء من جسدها إذا رفعت يدها، فإذا بفرمان يصدر بتضييق الأكمام تمامًا، خاصة عند المرفق[1].

---

(١) راجع: آمال المصري، «أزياء النساء في مصر في العهد العثماني ١٥١٧-١٧٩٨»، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩٣. «الرسالة مخطوطة».

امتد الأمر ليفرض على المصرية الزي العثماني الكامل، ويتمثل في العمائم المختلفة التي تغطي الرأس وتثقلها المجوهرات للنساء الأرستقراطيات، والإكسسوارات العادية للسيدات الفقيرات، والملابس الطويلة التي تغطي الجسد كله. ثم جاءت «التيزة» وهي السبلة والحبرة والبرقع، وكلها من اللون الأسود، وتكون فوق الملابس المنزلية.

لم يرضَ الأهالي بتعليمات سيدي جلبي، فانتظروه ذات يوم في طريق نزوله من القلعة وتحدثوا معه، وكان يجيد العربية: «تكلموا الناس مع قاضي العسكر في أمر النساء أن لا يمنعوا من طلوع التُّرب ودخول الحمَّام وزيارة الأقارب، فأذن لهم في ذلك. وأن المرأة لا تخرج إلى الطريق إلا مع زوجها، وأن لا يدخل الأسواق غير العجائز فقط، فسمح لهن قاضي العسكر بذلك. وأنهن لا يركبن إلا الخيل والبغال دائمًا، فاستمروا على ذلك».

والواضح أن الأهالي تمكنوا من الوصول إلى هذا الحل الوسط مع قاضي عسكر الذي سمح بمقتضاه بالخروج المشروط للمرأة، وجاء بشكل استثنائي ليؤكد أن القاعدة وأن الوضع الأفضل والأمثل للمرأة هو عدم

الخروج من المنزل، وإن اضطرت فهو خروج الضرورة والحذر[1].

* * *

وقد يتصوَّر البعض أن العثمانيين منعوا النساء من الحركة والخروج من البيت حرصًا على الأخلاق العامة[2]، ولكن وقائع تلك الفترة تنفي ذلك تمامًا، فإنهم فعلوا ذلك مع مجموع النساء بينما تركوا فئة منهن لم يتعرضوا

---

(١) هذا السلوك الذي فُرض على المرأة والمجتمع بات في نظر الكثيرين منا إلى اليوم من صحيح الدين. وكما نرى فإنه من صحيح النموذج العثماني فقط، ولا علاقة له بالدين، ولا ينتمي أيضًا إلى السلوك المصري الأصيل. وحينما حاول رفاعة الطهطاوي في كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين»، ١٨٦٩، أن ينبه إلى ضرورة أن تعود المرأة إلى دورها في الحياة السياسية والاجتماعية، فإنه تعرض لهجوم شديد، ثم تكرر الأمر مع قاسم أمين حين أصدر كتابه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة». والغريب أننا نجد في السنوات الأخيرة صيحات متعددة تطالب المرأة بالعودة إلى الزي العثماني بدعوى أنه فريضة إسلامية.

(٢) الأخلاق هنا بالمعنى شديد التسطيح للكلمة والذي يربط بين الفضيلة وجسد المرأة، فتكون المرأة فاضلة بقدر ما تغطي من جسدها، وتكون غير ذلك بقدر ما تكشف من جسدها. وما استقر عليه الفكر الإنساني أنه لا علاقة بين الاثنين. يقول الطهطاوي في «تخليص الإبريز»: «مدار عفة المرأة على حسن تربيتها وليس ما ترتديه من الثياب».

لهن ولم يضايقوهن، وهن «بنات الخطأ»[1] كما كُن يسمين آنئذٍ.

ففي صيف ٩٢٥هـ (١٥١٩م) تأخر الفيضان، وكانت العادة حين لا يفيض النيل المبارك أن يدفع السلاطين بالقضاة الأربعة والفقهاء إلى تلاوة القرآن الكريم وقراءة صحيح البخاري والدعاء في المساجد، عن تصور أن تأخر الفيضان نوع من الغضب الإلهي. لكن هذا العام حدث شيء مخالف، فقد أمر خاير بك بوقف بعض الانحرافات الأخلاقية لعلها تكون السبب في امتناع الفيضان: «أمر ملك الأمراء بإبطال المحرمات من النبيذ والحشيش والبوزة، ومنع بنات الخطأ من عمل الفواحش». ولم يشأ خاير بك أن يترك هذا الأمر مجرد كلام شفوي، بل عمد إلى أشهر سيدة في القاهرة تعمل في هذا المجال وقبض عليها وعاقبها، وكان اسمها «أنس»: «كانت ساكنة في الأزبكية، تجتمع عندها بنات الخطأ الذين يعملون الفاحشة». ولم تكن أنس تمارس شيئًا

---

(١) بنات الخطأ، أو بيوت الدعارة، كانت متوفرة وموجودة طوال العصور الإسلامية، ومصرحًا لها بالعمل، وكانت تمنع من العمل فقط طوال شهر رمضان، وقد أُلغيت هذه المهنة لأول مرة في عهد محمد علي سنة ١٨٢٤، ثم أعادها لورد كرومر عقب احتلال مصر، حتى أُلغيت سنة ١٩٤٧.

ممنوعًا ولا تعمل سرًّا، بل كان لديها ترخيص وتدفع الضرائب المقررة عليها شهريًّا: «وكان عليها مبلغ مقرر ترده في كل شهر للوالي، وكان أمرها مشهورًا». ولم يكتفِ كبير الأمراء بالقبض عليها، ولكنه أمر بإعدامها وبطريقة غريبة، ليست الشنق أو التوسيط كما كان سائدًا: «رسم ملك الأمراء بتغريقها هي وامرأة أخرى يقال لها «بدرية» زوجة شخص من الناس يقال له «البغيض»، كانت ماشية على طريقة أنس هذه في جمعها لبنات الخطأ». وكانت عملية إغراقهما في النيل مشهودة، وتمت في وضح النهار، واحتشد العديد من سكان القاهرة لمتابعة هذا المشهد وهم سعداء ويهللون.

وبعد إغراق أنس وبدرية فاض النيل. وهنا استراح العثمانيون، وعاد كل شيء كما كان. وابتلع خاير بك نداءه السابق بإبطال المحرمات، وازدهرت بيوت الخطأ من جديد، بل سمح لأبناء أنس أن يعودوا إلى ما كانت عليه السيدة الوالدة: «رسم ملك الأمراء أن أولاد المرأة أنس التي غرقوها لا يعارَضون فيما يفعلونه من أمر جمع بنات الخطأ كما كانت تفعل أمهم أنس».

ويرى ابن إياس أن إعادة أولاد أنس إلى نفس العمل تم

بناء على ضغوط العثمانيين، لأن هذه كانت مهنة معظمهم: «العثمانية تعصبوا في إعادة ذلك، فإن أكثرهم كان يبيع البوزة في الدكاكين».

الفصل العاشر

الرحيل

«فما رحلوا عن الديار المصرية إلا والناس في غاية البلية».

ابن إياس

ما إن فرغ سليم الأول من تحقيق أهدافه الرئيسية في مصر حتى بدأ يستمتع بأيامه فيها قبل أن يعود إلى إستانبول، فزار الأهرامات وتعجب من بنائها، وذهب إلى المطرية حيث بئر البيلسان، وزار مقياس النيل الذي بناه الفاطميون وأُخِذَ به، وقضى معظم وقته هناك. وكان السلطان قانصوه الغوري قد أقام قصرًا له هناك ليقضي فيه أيام الاحتفال بفيضان النيل المبارك ووفائه، لكن سليم الأول لم يشأ أن يقيم في هذا القصر، فبنى لنفسه قصرًا من الخشب فوق قصر الغوري.

وعند المقياس كان سليم الأول يجلس بين الصِّبيان والغِلمان ومجالس الشراب، وكان يلعب الشطرنج، ويشاهد أيضًا خيال الظل، وفي بعض الليالي كان يجلس «للفرجة. قيل إن المخايل صنع صفة باب زويلة، وصفة السلطان طومان باي لمَّا شُنق عليه، ولمَّا انقطع به الحبل مرتين، فانشرح ابن عثمان لذلك». سعد سليم الأول إذ وجد فنانًا يعيد عليه بالصوت والصورة أسعد منظر في حياته، وليلتها أعطى لذلك المخايل مائتَي دينار وقدم إليه خلعة؛ «ألبسه قفطان مخمل مذهبًا»، ولم يكتفِ بذلك، بل قال له: «إذا سافرنا إلى إستانبول فامضِ معنا حتى يتفرج ابني على ذلك». وفيما بعد سافر ذلك المخايل، وقيل أيضًا إن ستمائة فنان من فناني خيال الظل سافروا إلى إستانبول(١)، مما أدى إلى تأخير فن خيال الظل، والذي كان يعد نواة لمسرح مصري متقدم بالمعنى الحديث. واستمتع سليم الأول أيضًا بغراب كان لدى أحد الأهالي، وكان الغراب ينطق بعبارتين: «الله حق»، «الله ينصر السلطان».

كان للسلطان الغوري عند المقياس أيضًا ذهبية غاية في

---

(١) راجع: أحمد تيمور، «خيال الظل واللعب والتماثيل عند العرب»، ص٢٣، لجنة نشر المؤلفات التيمورية، يونيو ١٩٥٧.

الحسن والفخامة، وكان سليم الأول يعوم بها في النيل كل ليلة مع الصِّبيان المرد. وذات ليلة هبت ريح عاصفة كادت معها الذهبية أن تنقلب ويغرق سليم الأول، وقد أغمي عليه بالفعل، وقيل من شدة السُّكْر. وفي ليلة ثانية، وهو يهبط من الذهبية، زلت قدمه في الماء وكاد أن يغرق لولا أن الريس عبد القادر قائد الذهبية جذبه من رقبته وأنقذه. وفي مرة ثالثة تعرض سليم الأول لمحاولة اغتيال قام بها أحد أمراء طومان باي، إذ سبح في النيل، ولكن في اللحظات الأخيرة اكتُشف أمره وهرب، وهو الأمير قانصوه العادلي. وقيل إن مجموعة من الإنكشارية كانوا يخططون أيضًا لاغتيال سليم الأول. ويبدو أن كل هذا دفع سليم الأول لأن يترك المقياس ويذهب إلى بيت الأشرف قايتباي المطل على بركة الفيل. وتساءل الناس يومها كيف يترك المقياس ويذهب إلى بيت بين الدروب!

وزار سليم الأول الإسكندرية، وفي الطريق إليها توقف في مدينتَي فوة ورشيد، وأعجب بما وجده في المدينتين.

قضى سليم الأول أيامه الأخيرة في مصر مستمتعًا ولاهيًا. لكنه «لم يجلس بقلعة الجبل على سرير الملك جلوسًا عامًّا، ولا رآه أحد، ولا أنصف مظلومًا من ظالم

في محاكمته، بل كان مشغولًا بلذته وسُكره وإقامته في المقياس بين الصِّبيان والمرد».

وفي يوم الخميس ٢٣ شعبان ٩٢٣هـ (١٠ سبتمبر ١٥١٧م)، غادر القاهرة نهائيًّا عائدًا إلى إستانبول. وكان قد دخل القاهرة رسميًّا يوم ١٥ فبراير، أما جنوده فقد دخلوها عقب معركة «الريدانية» مباشرة. وقعت «الريدانية» يوم الخميس ودخل العثمانيون يوم الجمعة ٣٠ ذي الحجة ٩٢٢هـ (٢٣ يناير ١٥١٧م)، وظل هو في المعسكر ببولاق. وبذلك يكون قد قضى في مصر (القاهرة) سبعة أشهر إلا أسبوعًا كما ذكر ابن إياس، وتحديدًا ٢٠٣ أيام، وكان قد صلى الجمعة الأخيرة في الأزهر، وقبل الرحيل بيوم واحد عيَّن خاير بك نائبًا عنه في حكم مصر، وكانت نيته قد اتجهت إلى تعيين وزيره الأكبر يونس باشا في نيابة مصر، ولكنه، فيما يبدو، أراد أن يكافئ خاير بك، وأن يترك تابعًا له تبعية مطلقة عارفًا بالأحوال في مصر.

* * *

كان يونس باشا «أحكم» العثمانيين، ولم يكن متحمسًا منذ البداية لدخول مصر، ولم يكن يحب خاير بك، كان يراه مجرد خائن. وعقب خروج سليم الأول من مصر قُتِل يونس باشا. ويعود سبب القتل ـ كما يذكر ابن زنبل ـ

إلى حوار دار بين الاثنين، قال خلاله يونس لسليم الأول: «ما الذي فعلته؟ أخذت البلاد من الجراكسة ثم أعطيتها لهم ثانيًا؟! وعاديتهم وقاتلتهم ثم صافيتهم، فما هذا الرأي؟! فلو عرفنا ذلك ما جئنا معك ولا أطعناك في شيء من ذلك». كان سليم الأول قد نصح خاير بك بأن يصافي الأمراء المماليك وأن يعطي الأمان للهاربين منهم، ويرد لهم اعتبارهم، وربما كان يونس باشا حانقًا بسبب ذلك، أو لأنه لم يتولَّ نيابة مصر.

لكن، هل كان ذلك فعلًا كل ما فعله سليم الأول في مصر؟ أن قاتل المماليك ثم صالحهم وأخذ البلاد منهم ثم أعطاها لهم ثانية؟! الحق أن ذلك يعد تلخيصًا مسطحًا ومخلًّا لما حدث، فالأمر أكبر من ذلك، إنه يتجاوز القتال والقتل، والنهب والسلب، ما حدث أنه سحب دور مصر ووضعها في عالمها العربي والإسلامي. ولعل هذا ما عناه بالضبط ابن إياس حين قال عن مصر عشية مغادرة سليم الأول لها: «ومن العجائب أن مصر صارت نيابة بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة، لأنه خادم الحرمين الشريفين، وحاوي مُلك مصر الذي افتخر به فرعون اللعين».

* * *

ولنتأمل حال الأمور بمصر في عهد خاير بك، لنكتشف حجم الانكماش والظلم الذي وقع على مصر والمصريين.

في نفس العام (شهر ذي القعدة) حدث اعتداء من العربان على الفلاحين؛ «نزل جماعة من العربان من نحو الجبل الأحمر بالقرب من سبيل علان، فقطعوا الطريق على جماعة من الفلاحين معهم جِمال محملة قمحًا وبطيخًا، فأخذوا منهم نحو أربعين جملًا، وذهبوا بهم إلى الجبل ومضوا بهم، ولم تنتطح في ذاك شاتان». فذهب الفلاحون إلى خاير بك يبكون ويشكون، فتنكد لذلك كثيرًا، ولكنه لم يسعه أن يفعل شيئًا؛ «لم يطلع من يديه شيء في رد الجِمال من أيدي العرب إلى أصحابها».

قبل ذلك، وفي يوم عيد الفطر، أقام خاير بك مائدة في القلعة، حضرها القضاة الأربعة، وكان المفروض أن يحضرها الأمراء ولكن أحدًا منهم لم يحضر؛ «لم يطلع له أحد من هؤلاء، وخافوا أنها تكون مكيدة أو حيلة عليهم فلم يطلعوا». أجل، فقد كانت العلاقة بين الوالي ـ نائب السلطان ـ والأمراء ممتلئة بالشكوك والأحقاد والمخاوف.

وبينما كان سلطان مصر المملوكي يهتم بتأمين حدود الدولة على أطراف الشام شمالًا وحتى اليمن جنوبًا، وبإرسال السفن لتجوب البلاد، نجد أن الوالي أو نائب

السلطنة أصبحت لديه اهتمامات جديدة، مثل متابعة نطاح الكباش. وفي ذات الأيام نادى المنادون في العاصمة باسم خاير بك أن «كل من كان عنده كبش نطاح يطلع به إلى القلعة يناطح بين يدَي ملك الأمراء». وسخر الأهالي جميعًا يومها من حاكمهم واعتبروه صغير العقل: «استخف الناس عقل خاير بك على ذلك»، ولكن ذلك الاستخفاف لم يحُل دون قيام مباراة النطاح، وأن يتابعه خاير بك بنفسه.

وإذا كانت مصر قد اهتمت من قبل بخوض المعارك ضد البرتغاليين الذين يحاولون اجتياح العالم الإسلامي، فإذا بذلك الاهتمام ينتقل إلى خوض المعارك والنضال ضد «الكلاب» في القاهرة، والأمر حقيقة وليس مجازًا ولا تخيلًا أو تندرًا. ففي يوم الثلاثاء العاشر من ربيع الآخر ٩٢٤هـ (١٥١٨م)، فوجئ الأهالي بنداء غريب يوجَّه إليهم ويجوب القاهرة كلها، ومفاده أن «كل من رأى كلبًا يقتله ويعلِّقه على دكانه». وأخذ الناس في تنفيذ ما طُلب إليهم، إذ بدأت حملة للقبض على الكلاب واعتقالها، أما العثمانيون والأتراك فانطلقوا «يمسكون الكلاب من الطرقات ويوسطونهم نصفين». وحقق العثمانيون انتصارات باهرة حتى تردد أنهم قتلوا في يوم النداء فقط «فوق الخمسمائة كلب»، وعلِّقت جثث الكلاب على

أبواب المحلات والدكاكين. ورغم أن الأهالي نفذوا التعليمات وخاضوا المعركة ضد الكلاب، فإنهم كانوا يحاولون التخمين والبحث عن أسباب هذا العداء الذي ظهر مباشرة من خاير بك تجاه الكلاب، وأخيرًا لم يجدوا إلا أن يقولوا إن ذلك عادة عثمانية وتجري في إستانبول: «إذا كثر عندهم الكلاب في المدينة يقتلون منهم في كل سنة جانبًا كبيرًا في أيام الخماسين، ويزعمون أن بذلك يخف الطاعون من المدينة». استمرت المعركة يومًا وليلة على أشدها، ثم تواصل القتال والقتل في الكلاب، وأخيرًا بدأت مساعي السلام بوقف القتل ووقف هروب الكلاب من القاهرة، و«هجت الكلاب مما دهاهم إلى الترب والصحاري».

كان الزيني بركات بن موسى المحتسب هو الذي أخذ على عاتقه مهمة التوسط لدى ملك الأمراء، فصعد إلى القلعة وتشفع لديه، وبدا خاير بك مترددًا في العفو عن الكلاب ووقف المذبحة، لكن الزيني قدم له هذا الإنذار الحاد: «لا تتعرض لقتل الكلاب، فإن أزبك أمير كبير تعرض لقتل الكلاب الذين كانوا بالأزبكية، فلم يعِش بعد ذلك غير سنة واحدة ومات»، وكان رد فعل الإنذار لدى خاير بك فوريًّا، إذ خاف الرجل على

حياته فتراجع على الفور، وأرسل المنادين في القاهرة بأمر جديد مفاده «أن ترفعوا القتل عن الكلاب»، ولم يكتفِ بذلك، بل طلب إلى كل من سجن أو اعتقل كلبًا أن يفرج عنه في الحال: «وكل من قبض على كلب يتركه إلى حال سبيله». وسعد الناس بالقرارات الجديدة، وامتنوا للزيني بركات ودعوا له جزاء ما فعل، فقد «شفع في الكلاب من القتل».

هكذا انحسر دور مصر وهَمُّ حاكمها في أن يعقد مباراة للنطاح بين الكباش، أو يخوض معركة حاسمة ضد كلاب المدينة!

أما المظالم التي وقعت على الأهالي من مفاسد الحكام، فهي أكثر من أن تُعد. فقد حدث في العام التالي مباشرة أن احتكر خاير بك لنفسه حق شراء الخيار وبيعه! وفي أحد الحقول، نزل أحد الأهالي كان يعمل مؤذنًا بأحد المساجد، ليحصل على عدة خيارات كان قد استهوته خضرتها وجرى ريقه وسال لعابه عليها، ولسوء حظه أن رآه خولي الحقل، «فقبض عليه الخولي، وأتى به إلى بيت الوالي»، فقام الوالي مسرعًا وذهب إلى ملك الأمراء ليثبت له تفانيه في حماية المحصول الذي احتكره لنفسه، وأثبت الملك حسمًا في الحكم؛ «رسم الوالي بشَنْق ذلك الرجل

الذي سرق الخيار الشنبر»، واختار طريقة عجيبة لتنفيذ الحكم، إذ قام بتجريسه أولًا؛ «أشهره الوالي في القاهرة وعلَّق القفة التي فيها الخيار الشنبر في رقبته، وشق به من القاهرة حتى أتى به إلى القنطرة الجديدة التي بزقاق الكحل فشنقه هناك»، وكان الحقل يقع عند تلك القنطرة، وكل ما حدث يومها أن تأسف الناس عليه بأنه راح ظلمًا. جُرس وشُنق بسبب عدة خيارات!

وقاسى المصريون الكثير والكثير من إذلال العثمانيين، كما وقع في خان الخليلي في تلك الفترة؛ فقد قبض شخص عادي من العثمانيين على مواطن واتهمه بالسرقة؛ «زعم أنه قد سرق من جيبه أربعة أنصاف»، فقبض ذلك العثماني على المواطن، وحكى لملك الأمراء الواقعة دون دليل ولا شهود ولا أي شيء سوى زعمه هو، «فلما سمع ملك الأمراء ذلك، رسم للوالي بأن يقطع يده، وقطع يده وعلَّقها في رقبته وأشهره في القاهرة».

أما ملك الأمراء فكان يقضي الليل كله في السُّكْر والعربدة، وفي النهار كان يحكم بين الناس بنفس الطريقة: «يصبح وهو مخمور، فيحكم بين الناس بالعسف والظلم ما لا يسوغ الشرع في محاكماته».

كان ذلك يحدث في بداية عهد الدولة العثمانية وهي

في أوج قوتها، فما بالنا حين تضعف بعد ذلك، ويزداد الاستبداد فيها، وتزداد سطوة الأمراء وضعف الولاة!

وكان على المصريين أن يعيشوا في هذا الجو الظالم، والذي يزعم حكامه أنهم يُعبِّرون عن روح الإسلام ويحكمون بمبادئه وشرائعه. واستمر الحال هكذا من سيئ إلى أسوأ لمدة أكثر من مائتين وخمسين عامًا، حين جاء علي بك الكبير ليدرك أهمية أن يستقل بمصر ويعيد إليها دورها وكرامتها الوطنية.

عن المؤلف

حلمي النمنم وزير الثقافة المصري الأسبق، وصحفي وباحث ومؤرخ. وُلِد في عام ١٩٥٩، وتخرَّج في كلية الآداب قسم الفلسفة. شغل عدة مناصب، منها: رئيس مجلس إدارة مؤسسة «دار الهلال»، وإدارة تحرير مجلة «المصور»، ومسؤول بإدارة النشر في المجلس الأعلى للثقافة، ونائب رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب، والمشرف على دار الكتب والوثائق القومية. شارك في تأسيس جريدة «الدستور» وجريدة «المصري اليوم».

من مؤلفاته: «حسن البنا الذي لا يعرفه أحد»، «سيد قطب: سيرة التحولات»، «التاريخ المجهول: المفكرون العرب والصهيونية وفلسطين»، «الأزهر: الشيخ والمشيخة».